وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة:

دور الإفصاح المحاسبي في إرساء حوكمة الشركات

دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات –تبسة–

من إعداد الطالبان:

- حكيم مزارقية
- عبد المالك زواوي

إشراف الأستاذ:

- فيصل زمال

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد العزيز قتال	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
فيصل زمال	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
عبد السلام طبيب	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

شكر وتقدير

الحمد لله العظيم الجليل الحي القيوم ذو الجلال والإكرام
كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،
له المنّة والفضل والثناء الحسن. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء
والمرسلين؛ نبي الهدى والرّحمة سيدنا
وحبيبنا محمد صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

نوجه تحيةَ احترام وتقدير إلى الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير خاصة الأستاذة شرفـــــي التي قدمت لنا الكثير من الإعانة والتوجيهات
وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا البحث خاصة موظفي شركة مناجم الفوسفات –تبسـة

شكرا

الاهداء

إلى أبي وأمي حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى زوجـــــــــــتي الفاضـــــــــلة

إلى إخـــــــــوتي الأعـــــــزاء

إلى الأهل والأصدقاء دون إستثناء

أهدي هذا العمل المتواضع

حكيم

الاهداء

إلى أبي وأمي حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى زوجـــــــــــتي وأبنائـــي

إلى إخـــــــــوتي الأعـــــــزاء

إلى الأهل والأصدقاء دون إستثناء

أهدي هذا العمل المتواضع

عبد المالك

الفهارس

- فهرس المحتويات
- فهرس الأشكال
- فهرس الجداول
- فهرس الملاحق

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفهــرس العام	**I**
فهرس الجداول	**III**
فهرس الأشكال	**IV**
فهرس الملاحق	**V**
مقدمـــــــــة	أ- و
الفصـــل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية الحوكمة	3
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها	3
المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة	8
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة	12
المبحث الثاني: مقومات حوكمة الشركات	15
المطلب الأول: آليات تنفيذ حوكمة الشركات	15
المطلب الثاني: نظام وركائز حوكمة الشركات	19
المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الافصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات	27
مقدمة الفصل	28
المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	29
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح وأنواعه	29
المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه	32
المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي	35

المبحث الثاني: علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات 40
المطلب الأول: معايير الإفصاح المحاسبي ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية..... 41
المطلب الثاني: الافصاح المحاسبي في ظل قواعد حوكمة الشركات..... 43
المطلب الثالث: الافصاح المحاسبي كآلية لتطبيق الحوكمة..... 45
خلاصة الفصل..... 47
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات –تبســة..... 48
مقدمة الفصل..... 49
المبحث الأول: تقديم شركة مناجم الفوسفات..... 50
المطلب الأول: لمحة عن المجموعة الوطنية لمناجم الحديد والفوسفات..... 50
المطلب الثاني: التعريف بشركة مناجم الفوسفات وأهدافها..... 52
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لشركة مناجم الفوسفات ومهام كل مصلحة..... 54
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في شركة مناجم الفوسفات –تبســة..... 57
المطلب الأول: عرض ميزانية شركة مناجم الفوسفات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها 58
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها.... 71
المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها..... 76
خلاصة الفصل..... 81
خاتمة..... 82
قائمة المراجع..... 86
الملاحق..... 92

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	07
02	مبادئ الحوكمة المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة2004	10
03	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	12
04	أهمية الحوكمة	14
05	أهداف الحوكمة	15
06	نظام حوكمة الشركات	21
07	ركائز حوكمة الشركات	22
08	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	23

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية شركة مناجم الفوسفات –جانب الأصول –	58
02	ميزانية شركة مناجم الفوسفات –جانب الخصوم –	60
03	الميزانية المختصرة – جانب الأصول–	63
04	الميزانية المختصرة – جانب الخصوم–	65
05	رأس المال العامل لشركة مناجم الفوسفات	66
06	رأس المال العامل لشركة مناجم الفوسفات	67
07	رأس المال العامل الخاص لشركة مناجم الفوسفات	68
08	احتياجات رأس المال العامل لشركة مناجم الفوسفات	68
09	حساب الخزينة لشركة مناجم الفوسفات	69
10	نسبة التمويل الدائم والاستقلالية المالية لشركة مناجم الفوسفات	70
11	نسبة السيولة الحالية لشركة مناجم الفوسفات	70
12	نسبة المردودية المالية لشركة مناجم الفوسفات	71
13	جدول حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات	72
14	تطور حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات	74
15	توزيع الأعباء لشركة مناجم الفوسفات	75
16	تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات	76
17	تطور تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات	79

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
01	رأس مال شركة مناجم الفوسفات ورقم أعمالها	93
02	الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات –تبسة	94
03	ميزانية شركة مناجم الفوسفات –جانب أصول –	95
04	ميزانية شركة مناجم الفوسفات – جانب الخصوم–	96
05	جدول حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات	97
06	جدول تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات	98

مقدمة

- الإشكالية
- التساؤلات الفرعية
- فرضيات البحث
- أهداف البحث
- أهمية البحث
- أسباب اختيار الموضوع
- منهج البحث
- الدراسات السابقة
- معوقات البحث
- خطة البحث

مقدمـة

ترتب على تزايد حالات الغش والانهيارات المالية انخفاض ثقة المستثمرين في التقارير والقوائم المالية، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى تقارير مالية تتميز بجودة الإفصاح والشفافية حتى يستطيع المستثمرون تقييم المركز المالي للشركة وتحديد نتائج العمليات. ونتيجة لظهور مبادئ الحوكمة لإدارة الشركات، فقد أصبح للمراجعة دور فعال في دعم مبادئها من خلال معايير الشفافية، الإفصاح، العدالة والانضباط.

وتقوم حوكمة الشركات على تنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم، السندات، العاملين وأصحاب المصالح، وذلك عن طريق الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية.

ويشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، ودلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية، بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، فتطبيق حوكمة الشركات يتأثر بدرجة ومستوى الإفصاح والشفافية.

كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل للمعلومات، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ وكذا اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري.

من هنا يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر ركيزة الإفصاح المحاسبي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات وخاصة الاقتصادية منها، لذلك تسعى شركة مناجم الفوسفات– تبسة– إلى إعداد القوائم المالية حسب المعايير الدولية من أجل الإفصاح والشفافية واللذان يعتبران المبدأ الأساسي لحوكمة الشركات الاقتصادية.

*** إشكالية الدراسة**

على ضوء ما سبق ذكره؛ يمكن طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي:

إلى أي مدى يعمل تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي على إرساء وتكريس حوكمة الشركات؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي وما هي أساليبه؟

- ماهي علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات؟

- ما مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وأثره على حوكمة شركة مناجم الفوسفات – تبســـة؟

*** فرضيات الدراسة**

إن مجمل التساؤلات المطروحة في إشكالية الموضوع تقود إلى وضع وصياغة بعض الفرضيات بهدف طرحها للتحليل والمناقشة واختبار مدى صحتها وواقعيتها. ويمكن صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

"**للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة في إرساء حوكمة الشركات**"

وانطلاقا من الفرضية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- تعرف حوكمة الشركات على أنها الممارسات التي تدور حول العدالة، الشفافية ومحاسبة المسؤولين؛

- الافصاح المحاسبي هو تقديم البيانات والمعلومات لكافة الأطراف بشكل مضمون، ومن أهم أساليبه الافصاح من خلال القوائم المالية، استخدام المصطلحات الواضحة والجداول؛

- يؤثر الافصاح المحاسبي على حوكمة الشركات ولا يتأثر بها؛

- تعمد شركة مناجم الفوسفات – تبسة إلى إرساء الحوكمة من خلال تحقيق مبدأ الإفصاح المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إفصاحها على المعلومات.

*** أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التطرق إلى المفاهيم الأساسية للحوكمة بصفة عامة وإلى حوكمة الشركات بصفة خاصة؛
- التعرف على المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات؛
- عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي؛
- التعرف على نوعية القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها؛
- إبراز دور الإفصاح المحاسبي في دعم حوكمة الشركات؛
- مدى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل شركة مناجم الفوسفات –تبسة؛
- إثراء المجال المعرفي ورصيد المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع الهامة.

*** أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع يكتسي طابع الحداثة وهو الإفصاح المحاسبي، ومساهمته في تعزيز حوكمة الشركات، من خلال التركيز على عرض مختلف القوائم المالية، تحليلها والإفصاح عنها في الوقت المناسب لكي يستفيد منها مختلف الأطراف "مستثمرين، أصحاب المصالح...الخ"؛ بالإضافة إلى المكانة التي أصبحت تتميز بها مثل هده المواضيع في ظل انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري؛ مما يجعل من الخوض في تفاصيله أمرا في غاية الأهمية؛ كما يفتح هذا الموضوع العديد من المجالات للتفكير والبحث في هذا المجال، وتوجيه الأنظار إلى ضرورة تطبيقه في جميع الشركات.

*** أسباب اختيار الموضوع**

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي أدت لاختيار هدا الموضوع والمتمثل في "دور الإفصاح المحاسبي في إرساء حوكمة الشركات"؛ يمكن ذكر بعض منها في النقاط التالية:

أسباب ذاتية:

– ارتباط إشكالية البحث بمجال التخصص؛

–الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به.

أسباب موضوعية:

– الاهتمام الكبير في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح والشفافية، والعلاقة التي تربطه بحوكمة الشركات، وجودة التقارير المالية؛

– الاطلاع المسبق على بعض المقالات في الموضوع، أعطى نظرة عامة حوله؛ فكان هذا مشجعا لاختياره كموضوع للبحث والدراسة.

*** منهج الدراسة**

للإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة، وإثبات صحة الفرض يات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وكذا التحليلي في الجانب النظري لضبط وتحليل مختلف المفاهيم كمفهوم حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي...الخ، بالاعتماد على جمع ومعالجة المعلومات المتوفرة في المراجع والدراسات السابقة، إلا أن البحث لم يكن مجرد سرد للمعلومات؛ فقد تم الاعتماد أيضا على أسلوب المقابلة في الجانب التطبيقي إلى جانب المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

*** الدراسات السابقة**

يمكن ذكر بعض الدراسات السابقة فيما يلي:

– **محمد جلاب**، "حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر،2010/2009، حيث استعرض الباحث ورقته بإبراز مكانتها وأهمية حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية الجزائرية وانعكاساتها على أعمال البنوك في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة؛

– **زهاء ديوب،** "الحوكمة ا(لإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية"، مذكرة ماجستير إدارة أعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2010، وتدور إشكالية هذا البحث حول قواعد ومعايير الحوكمة، ومدى نجاح تطبيقها في الشركات السورية، وقد خلصت الباحثة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة مآله الفشل لأن معظم المشاريع في سوريا شركات فردية أو شركات عائلية تفتقد الإطار الملائم لتطبيقات الحوكمة على عكس الشركات المساهمة التي تعاني سوريا من قلة عددها.

– **عبد الحليم سعيدي،** "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014–2015، حيث تناولت هذه الدراسة مدى نجاح الشركات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذا مدى ملائمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية بالنسبة للشركات الجزائرية.

*** صعوبات البحث**

عند القيام بهذا البحث تم مصادفة جملة من الصعوبات منها:

– نقص المراجع المتعلقة بالإفصاح والمعايير المحاسبية الدولية؛

– صعوبة إجراء دراسة الحالة في الشركات الجزائرية بسبب تحفظهم في تقديم المعلومات المطلوبة.

*** خطة الدراسة**

من أجل الوصول إلى الأهداف سالفة الذكر والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة؛ وانطلاقا من إشكالية الموضوع فقد تم تقسيمه إلى ثلاث فصول:

يدور الفصل الأول حول حوكمة الشركات، حيث تم التعرض فيه بداية إلى ماهية الحوكمة بصفة عامة، ومن ثمة إلى حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فيدور حول أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات؛ حيث تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، كما تناول الفصل أيضا علاقة الإفصاح بالحوكمة.

أما الفصل الثالث والأخير فكان عبارة عن دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات –تبسـة–، وذلك من خلال تقديم عام للشركة، ومن ثم إسقاط دور الإفصاح المحاسبي في شركة مناجم الفوسفات –تبسة–ومدى تأثيره على الحوكمة داخل الشركة.

الفصل الأول

الاطار النظري لحوكمة الشركات

- ماهية الحوكمة
- مقومات حوكمة الشركات

1

مقدمة الفصل

لقد أثارت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى مسألة مهمة جداً تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات.

وقد برز مفهوم حوكمة الشركات –والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة، مديري الفروع التنفيذيين، لجان التدقيق، المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات– نتيجة لوجود علاقة تعاقدية بين المالكين والمدراء وما نتج عنها من مشاكل، تركزت أهمها في مشكلة تضارب المصالح، إذ يعمل المدراء على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بعدم بذل الجهد على حساب مصلحة المالكين؛ ولأجل تخفيض هذه المشاكل فقد وضعت العديد من الدول مبادئ أساسية للحوكمة بهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

سيتم من خلال هذا الفصل التعرض لحوكمة الشركات من خلال التطرق إلى: مفهومها، مبادئها، محدداتها، أهدافها ثم آليات تنفيذها والأطراف المعنية بتطبيقها وذلك من خلال المبحثين التاليين:

- ✓ ماهية الحوكمة
- ✓ مقومات حوكمة الشركات

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

برز في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي مصطلح الحوكمة ليعبر عن مدى الشفافية والمصداقية التي تتمتع بها الإدارة في الشركات مع أصحاب المصالح من الزبائن، الموظفين وأصحاب الأسهم؛ مما أثر على طرق الإدارة والتسيير فيها، ودفع بمجالس الإدارة إلى العمل بهذا المصطلح في التعامل مع تلك الأطراف.

وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى ما يلي:

- مفهوم الحوكمة وخصائصها؛
- مبادئ ومحددات الحوكمة؛
- أهمية وأهداف الحوكمة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

برزت مسألة الحوكمة في السنوات الأخيرة وحظيت باهتمام كبير من طرف السلطات الاشرافية والرقابية، المنظمات المالية والاقتصادية، قطاع المصارف والشركات على المستويين الاقليمي والدولي لاعتبارها حجر الأساس للتنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم الحوكمة

تشير الدراسات إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والممارسين على تعريف محدد أو ترجمة محددة لمصطلح "**Corporate Governance**"، إذ يرى البعض تسميتها بحوكمة الشركات ويصفها آخر بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة والحاكمية المؤسسية، ويرى آخرون أنها بمثابة مجموعة من الإجراءات الحاكمة داخل الشركة[1].

[1] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 27.

فالحوكمة تعني: "العلاقة بين مجلس الإدارة، المساهمين وإدارة الشركة، ويمكن كذلك إضافة مُراجعي الحسابات الذين يصادقون على التقارير السنوية، السلطات الرقابية ووكالات التصنيف[1].

وقد عرفها بعض المختصين:

- **رئيس البنك السابق (J.Wolfenson)** بأنها "الممارسات التي تدور حول العدالة، الشفافية ومحاسبة المسؤولين"[2].

- كما عرفها **(Gomez)** والذي يعود له مصطلح "**Gouvernement d'Entreprise**" والتي تعني "نظام للقوانين والإجراءات التي تنظم عمل القطاعات الاجتماعية من جانبين، حيث أنه يضع النظام في أعمالهم ويعطيهم الأوامر"[3].

- كما يشرح **(Sir Adrian Cadbuty)** في تقريره لسنة 1992 (الشهير بتقرير Cadbury) عن الجوانب المالية لحوكمة الشركات: "حوكمة الشركات هي النظام الذي تدار وتراقب به الشركات ومجالس الإدارة المسؤولة عن حوكمة شركاتها. دور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، التأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه. إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، توفير القيادات التي تحقق الأهداف، مراقبة إدارة العمل، رفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، التأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة[4].

كما عرفتها بعض اللجان والهيئات الدولية كما يلي:

---

[1] Marois B et Bompoint P, Gouvernement d'Entreprise et communication financière, économie, Paris, France, 2004, P: 105.

[2] عدنان قبابجة وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، فلسطين، ص: 31.

[3] L'Harmattan France et Renard J, la gouvernance d'entreprise une approche par l'audit et le contrôle interne, 2005, P: 14.

[4] جون د. سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص 9.

– **البنك الدولي** على أنها "الحكم الراشد للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل"[1].

– وعرفتها **لجنة الحوكمة الكلية** بأنها: "المسار الذي يسمح بإعادة التوازن بين المصالح ومختلف المعنيين (الأفراد)، أي كل فرد له دور ومصلحة مرتبطة بدوره"[2].

– بينما عرفتها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** بأنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، مساهميها والأطراف ذات العلاقة بها، وهي تتضمن الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضا أسلوب متابعة الأداء"[3].

– أما **شركة التمويل الدولية (IFC)** فعرفت حوكمة الشركات على أنها "مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه، ضبط الشركات، تحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة، بما فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن مصطلح الحوكمة بشكل عام يعني وجود نظام تحكيم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية والمساهمين)، بهدف تحقيق الشفافية، العدالة، مكافحة الفساد، منح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين والتأكد من أن الشركات تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها طويلة الأمد.

---

[1] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 54.

[2] محمد جلاب، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 59.

[3] Bureau de surintendant des institutions financières Canada, Corporate Governance: Sound Business and financial parctices, Canada, January 2013, p: 2.

[4] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة الشركات وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 25.

ثانيا: خصائص الحوكمة

يتضمن مصطلح الحوكمة الخصائص التالية[1]:

- **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة؛
- **المساءلة:** أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة التنفيذية؛
- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف أصحاب المصالح في الشركة؛
- **المسؤولية:** وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

والشكل التالي يوضح خصائص حوكمة الشركات:

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات "المفاهيم–المبادئ التجارب"، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 22.

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات

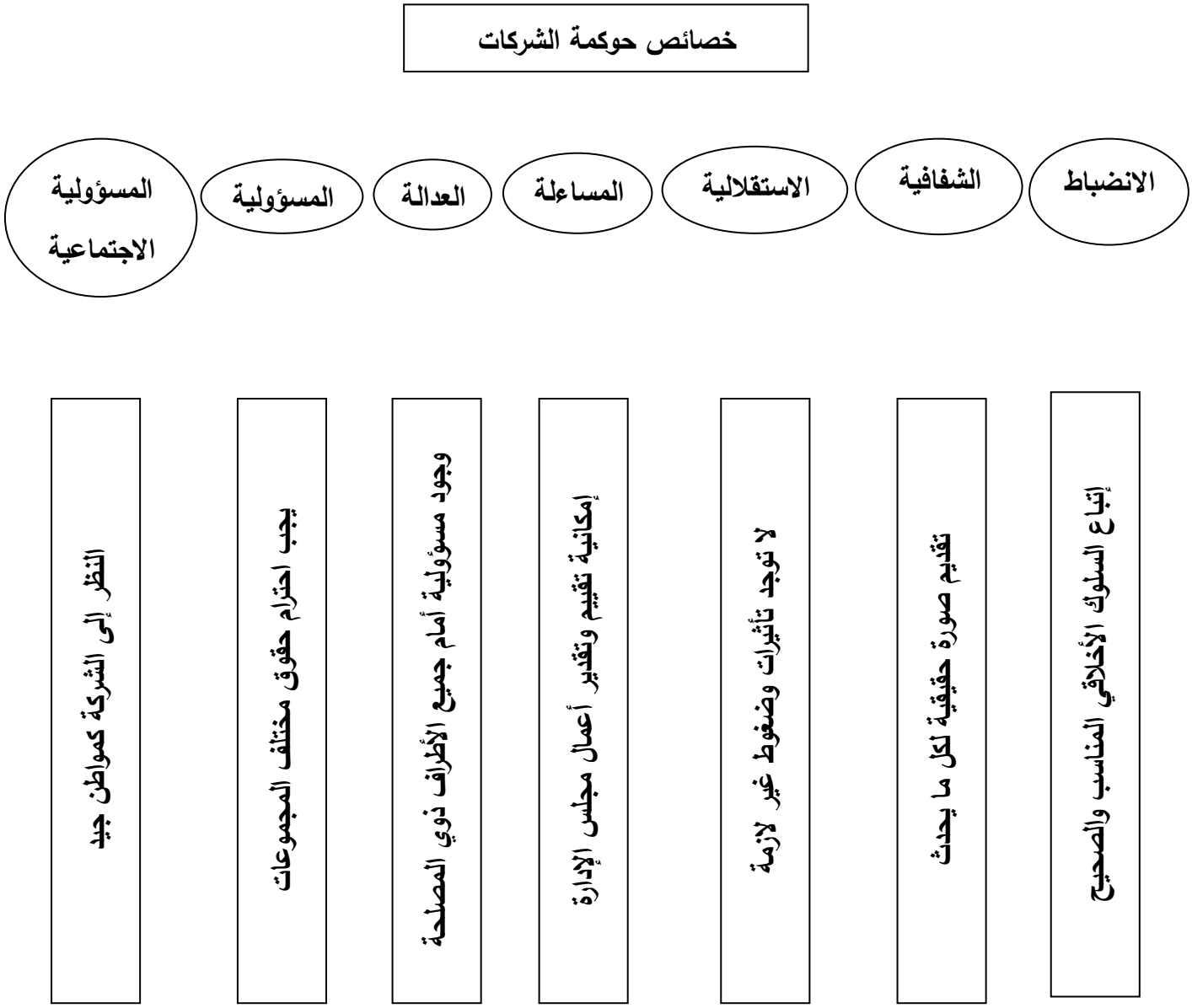

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات "المفاهيم-المبادئ التجارب"، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 23.

المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة

تعرف مبادئ حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الأسس والممارسات التي تطبقها وتمارسها مختلف شركات المساهمة، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة التي تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بها"[1].

أما محددات حوكمة الشركات فهي "تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة"[2].

أولا: مبادئ الحوكمة

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المنظمات على دراسة وتحليل هذا المفهوم، ووضع مبادئ لتطبيقه، ومن أبرز هذه المنظمات **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** "**OCED**".

مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "2004"؛ خلصت إلى وضع ستة (06) مبادئ رئيسية للحوكمة، وفيما يلي ملخص لهذه المبادئ:

1- توافر إطار فعال للحوكمة

لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة، الموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب[3].

2- حماية حقوق المساهمين

تركز مبادئ الحوكمة على حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم كالحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، المشاركة الفعالة في القرارات الأساسية الخاصة بالشركة كالتصويت

---

[1] حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 32.

[2] مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص 4.

[3] حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص 7.

وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإعلان رأيهم بشأن السياسات المعتمدة في الشركة كسياسة مكافأة المسيرين وسياسة توزيع الأرباح[1].

3- المعاملة المتكافئة للمساهمين

من خلال ضمان المساواة في معاملة المساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب، ويتعلق الأمر بحقوق التصويت والحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط الشركة والتغيرات التي تواجهها، كما يجب أن يحصل المساهمون على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم[2].

4- احترام حقوق أصحاب المصالح

أي الإقرار بحقوق المصالح كما حددها القانون وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بها؛ من أجل خلق الثروة والوظائف وضمان الاستمرارية للشركات السليمة ماليا[3].

5- الإفصاح والشفافية

تؤكد قواعد ومبادئ الحوكمة على الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل البيانات المتعلقة بالشركة بما في ذلك الموقف المالي، الملكية والرقابة على الشركة، الأهداف والمخاطر التي قد تتعرض لها[4].

6- مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، كيفية اختيار أعضائه، مهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية[5].

والشكل رقم (02) يوضح المبادئ الستة لحوكمة الشركات عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004.

---

[1] مليكة زغيب، سوسن زيرق، مرجع سابق، ص: 5.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 5.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 5.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 5.

[5] حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، مرجع سابق، ص: 07.

الشكل رقم (02): مبادئ الحوكمة المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004

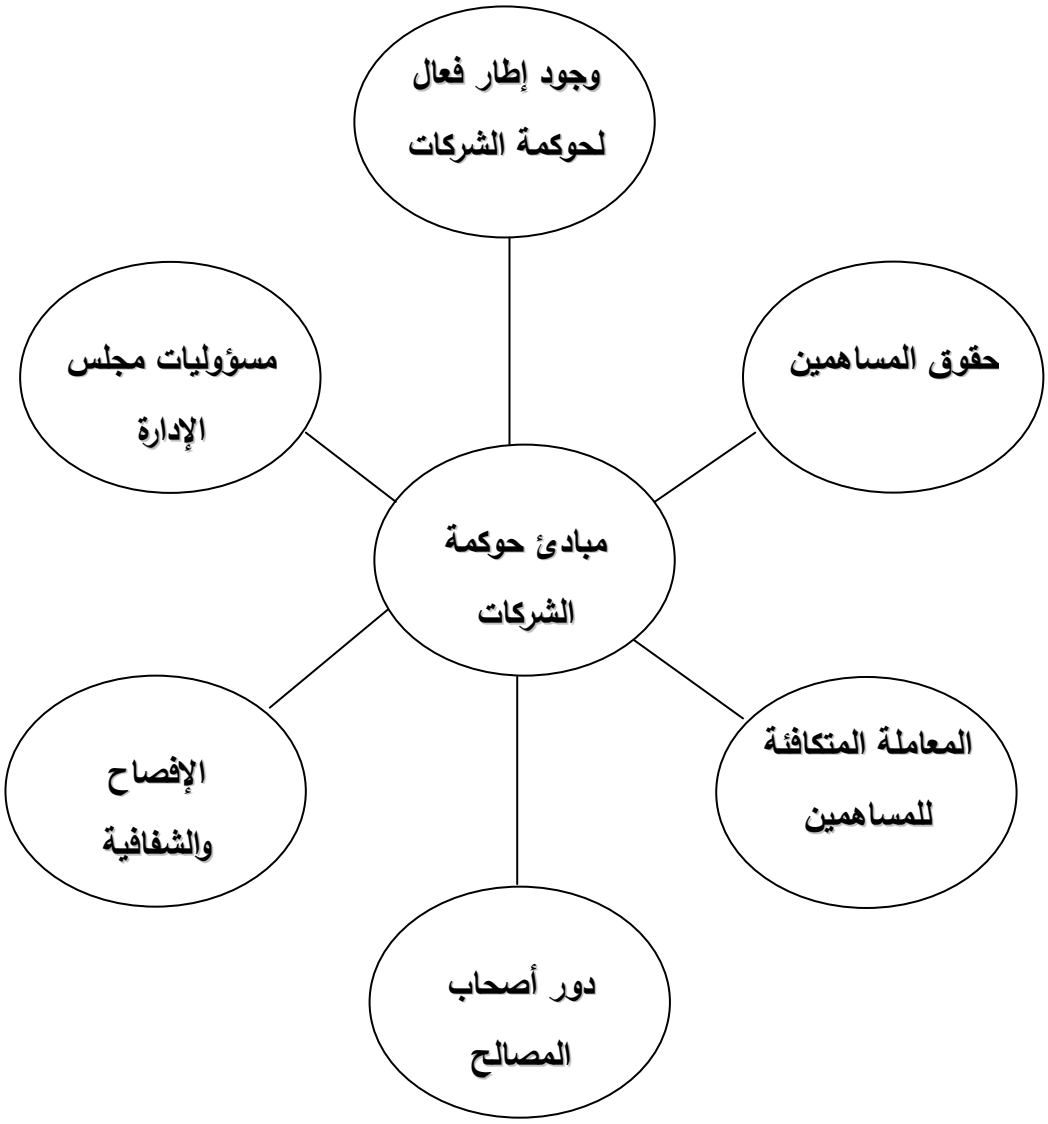

المصدر: حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 33.

ثانيا: محددات الحوكمة

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وفي حالة عدم توافر تلك العوامل فإن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعتبر مشكوك فيه، وتشمل هذه المحددات والعوامل على مجموعتين[1]:

[1] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص: 19.

1- المحددات الداخلية

تشمل القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة الاقتصادية، التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين المصالح، وهناك عدة أطراف معنية بحوكمة الشركات وتتمثل في المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة، أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة[1].

2- المحددات الخارجية

وتشمل هذه المحددات مختلف القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للشركات، درجة تنافسية الأسواق والسلع وعناصر الإنتاج، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة[2].

ويمكن إبراز تلك المحددات في الشكل التالي:

[1] عبد الرحمان بن عيسى، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية دراسة نظرية تطبيقية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009، ص 38.

[2] محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، 2007، ص: 6.

الشكل رقم (03): المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

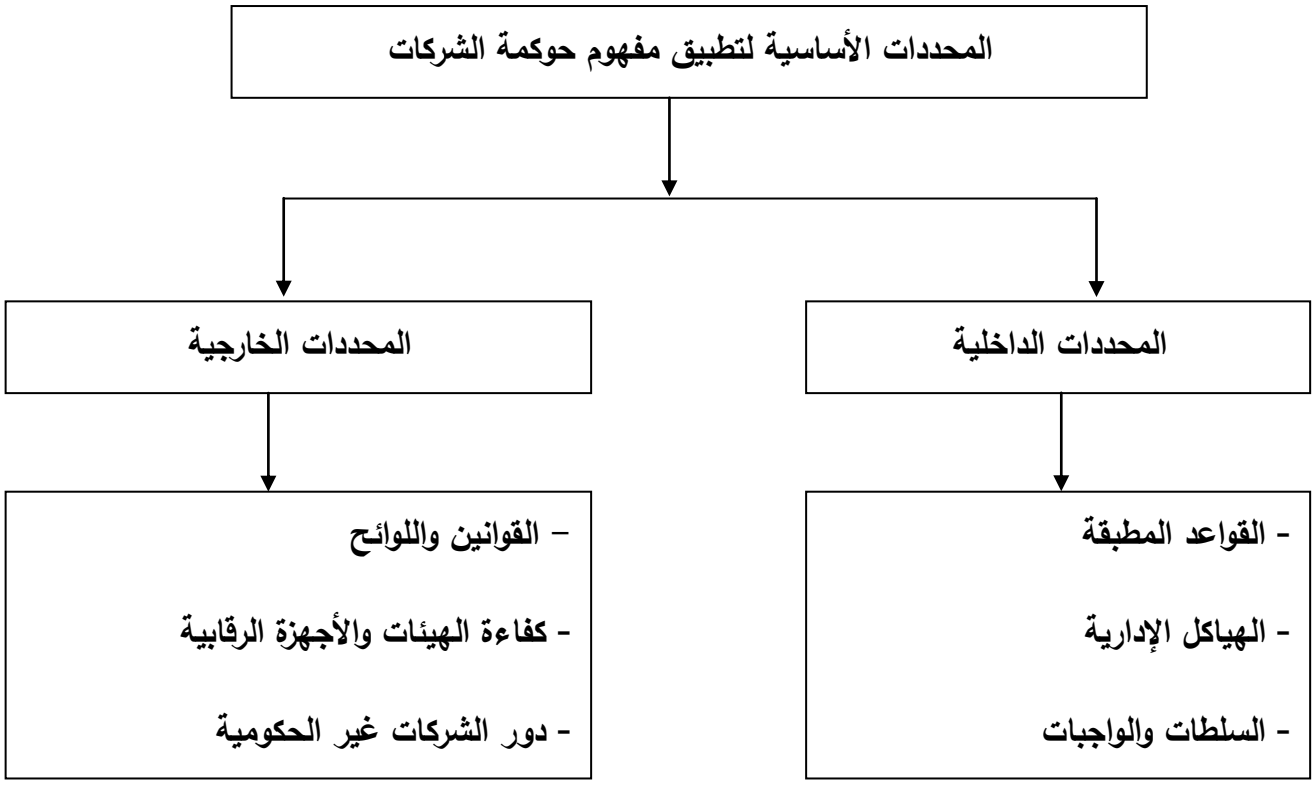

المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص: 19.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة

لحوكمة الشركات أهمية بالغة في استقرار أداء الشركة، كما أن لها جملة من الأهداف تصب في تطوير الأداء بالشركة وتحسينه.

أولا: أهمية الحوكمة

تتجلى أهمية الحوكمة فيما يلي[1]:

– محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛

[1] أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 24-26 سبتمبر 2005، ص- ص 04-05.

– تحقيق ضمان النزاهة، الحياد والاستقامة لكافة العاملين بدءا بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل في الشركة؛

– تحقيق السلامة، الصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ والقصور؛

– محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل؛

– تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي تجنب الشركات تكاليف وأعباء الحدوث؛

– تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية الاتفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛

– تحقيق أعلى قدر ممكن من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ويمكن تلخيص هذه الأهمية من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (04): أهمية الحوكمة

المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 58.

ثانيا: أهداف الحوكمة

تعمل الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]:

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها؛

- تحسين عملية صنع القرارات في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة؛

- تحسين خاصية مصداقية البيانات، المعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛

- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛

- تحسين درجة الشفافية، الوضوح، الإفصاح، نشر البيانات والمعلومات؛

- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي، جذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى؛

- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين، تحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

[1] عدنان قباجة وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، فلسطين، 2008، ص 06.

الشكل رقم (05): أهداف الحوكمة

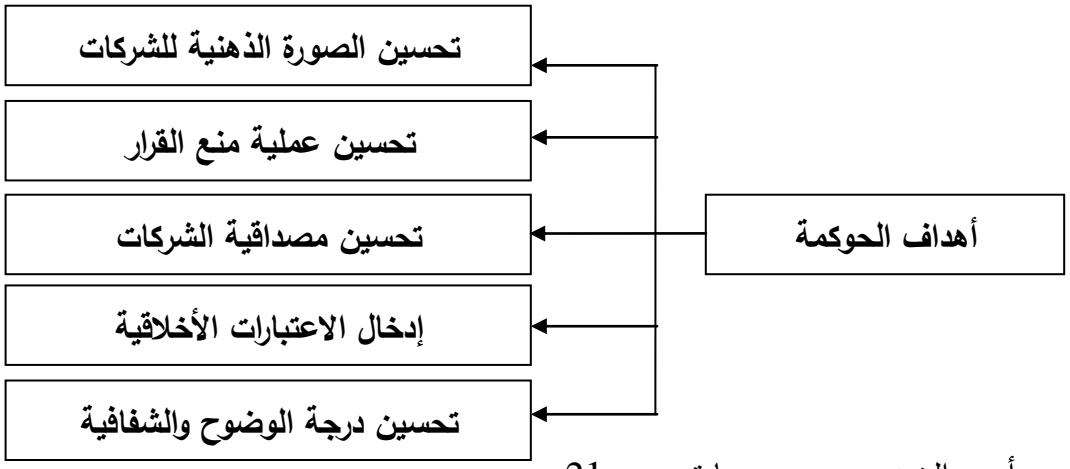

المصدر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثاني: مقومات حوكمة الشركات

إن التطبيق السليم والناجح لحوكمة الشركات يعتمد على مقومات أساسية مبنية على مجموعة من الآليات والركائز، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- آليات تنفيذ حوكمة الشركات؛
- نظام وركائز حوكمة الشركات؛
- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: آليات تنفيذ حوكمة الشركات

تعرف آليات حوكمة الشركات على أنها "مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقائها في بيئة الأعمال"[1]، وهناك تصنيفات متعددة

[1] بشرى فاضل الطائي، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2009، ص110.

لآليات حوكمة الشركات، إلا أنه سيتم اعتماد التصنيف الذي يستند على حل التعارض بين المدراء، المالكين، حملة الأسهم الكبار والأقلية كالآتي[1]:

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

يركز هذا النوع من الآليات على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق أهدافها، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين على أنواعها، إلا أن هناك تأييد فيما بينهم على وجود ثلاث آليات داخلية تعد الأهم لاعتمادها متمثلة بكل من:

1- آلية مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من ممثلين يتم اختيارهم من مجموعة المساهمين لتولي إدارة أمور الجمعية العمومية، لذا فإن المسؤولية النهائية عن بناء الشركة تبقى لدى المجلس حتى وان قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين للقيام ببعض أعماله، وذلك يفرض أهمية وضعه للآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين، اللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين مستندا في ذلك إلى معايير موضوعية لا شكلية فقط.

كما أنه عليه القيام بمجموعة من المهام منها مراجعته لنظم إجراءات الشركة الداخلية للتحقق من ملاءمتها وكفاءتها، إلى جانب مسؤوليته عن إدارة المخاطر في الشركة على النحو الذي يتفق وطبيعة نشاطها، حجمها والسوق التي تعمل فيه؛ مع وضع استراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه الشركة وكيفية التعامل معها ومستوى المخاطر التي تتعامل بها الشركة، لذا يلجأ المجلس إلى تكوين لجان من أعضائه للقيام بمساعدته بأداء عمله والتي لا تعد وسيلة للتنصل من مسؤوليته أو نقلها للغير، ومنها كل من لجنة التدقيق، لجنة الأجور ولجنة الترشيحات، ولكل لجنة من هذه اللجان ميزة إضافية تتمثل في منح أعضاء المجلس رؤية أوضح تتعلق بالشركة لا يتمكنوا من الحصول عليها بدون تشكيل هذه اللجان، إلى جانب ذلك تكمن أهمية هذه اللجان في:

- طمأنة حملة الأسهم خارج الشركة بخصوص شمولية وموضوعية عمليات مجلس الإدارة وينطبق هذا على عمل لجنة التدقيق ولاسيما ما يتصل بالتقارير المالية، وعلى لجنة الأجور فيما يتصل بأجور المدراء

[1] بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص208.

التنفيذيين، وعلى لجنة الترشيح في البحث عن مرشحين مناسبين لمجلس الإدارة، تحسين جودة المهام التي يتولى مجلس الإدارة القيام بها، إذ تضيف اللجان الجيدة قيمة ملحوظة للعمليات التي يقومون بها وتساعد على زيادة درجة ثقة حملة الأسهم في صحة تلك العمليات.

– حل النزاعات التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين المدراء التنفيذيين وحملة الأسهم أو التي تنشأ بين هؤلاء التنفيذيين والمدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين وهو الدور الذي تلعبه لجنة التدقيق، ويمكن للجان المجلس وضع هذه النزاعات داخل المنظور المناسب لها وتيسير التعامل معها.

2- آلية تركز الملكية

تقوم هوية مالكي الشركة على جانب كبير من الأهمية، وفي مجالين أساسيين هما حجم ملكيتهم وطبيعة المنافع التي تؤول إليهم نتيجة لهذه الملكية، إذ تصنف هياكل ملكية الشركات إلى نوعين يتمثل النوع الأول بالملكية المركزة التي تتركز فيها الملكية أو السيطرة المركزة في عدد صغير من الأفراد أو العائلات، المدراء، البنوك وغيرها من الشركات غير المالية، إذ تدير تلك المجموعات المحدودة في الغالب الشركة أو تسيطر عليها مما يعني أنها ستؤثر فيها بقوة نتيجة لامتلاكها معظم أسهم الشركة وبالتالي معظم حقوق التصويت.

أما النوع الثاني فيتمثل بالملكية المشتتة والتي يوضحها العدد الكبير من المالكين الذين يمتلك كل منهم عددا صغيرا من أسهم الشركة ولا يملكون الحق في الاشتراك بقرارات أو سياسات الإدارة، كما لا يمارسون مراقبة أنشطة الشركة عن قرب، وإن لكل هيكل منها مزاياه وعيوبه ومن ثم له تحديات لنظام حوكمة الشركات الخاص به، فهيكل الملكية المركزة (نظام الداخليين) يتمتع بأن لمالكيه السلطة والحافز لمراقبة الإدارة عن كثب مما يؤدي إلى تقليل احتمالات سوء الإدارة والغش، إلى جانب ميلهم لتأييد القرارات التي تعزز أداء الشركة في الأجل الطويل مقابل القرارات التي تهدف إلى تعظيم المكاسب في الأجل القصير على حساب المكاسب طويلة الأجل.

إلا انه في الوقت ذاته قد يعرض موارد الشركة للضياع ويخفض من مستويات الإنتاجية متى ما كان مالكيه يستخدمون سلطاتهم بطريقة غير مسؤولة ويتواطأ مع إدارة الشركة للاستيلاء على أصولها على حساب مساهمي الأقلية، على النقيض من ذلك فان هيكل الملكية المشتت (نظام الخارجيين) سيدفع الشركات للاعتماد على الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري والإشراف على بقائه تحت

السيطرة، ويميل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى الإفصاح بشكل واضح وبدرجة متساوية عن المعلومات وحقوق المساهمين بقوة.

إلا أنه في الوقت ذاته يعاني من نقاط ضعف تتمثل في سعي المالكين للاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير والذي قد لا يعمل بالضرورة على تشجيع الأداء طويل الأجل للشركة، إلى جانب إنهم يفتقرون إلى الالتزام بممارسة الرقابة الفعالة على قرارات مجلس الإدارة التي تتطلب عملا جماعيا، إذ أن الملكية مشتتة على عدد كبير من صغار المساهمين. ويشير ذلك إلى أن كل هيكل يحمل في طياته مخاطر ويؤدي الإخفاق في إنشاء الآليات الملائمة لتخفيض تلك المخاطر إلى تهديد استمرارية الشركات مما يفرض أهمية تعزيز حوكمة الشركات بالاستناد لمجموعة من الضوابط الداخلية والخارجية.

3- آلية التعويضات المالية للمديرين

تسعى هذه الآلية إلى تحقيق التوافق والتوحيد بين مصالح المالكين والمدراء من خلال الرواتب، العلاوات والحوافز طويلة الأجل، وينظر إليها بأنها من آليات الحوكمة المعقدة بسب:

- أن القرارات الاستراتيجية التي يتخذها المدراء التنفيذيين تعد معقدة وغير روتينية، لذلك لأن الإشراف المباشر على أولئك المدراء يكون غير ملائم للحكم على نوعية قراراتهم، وهناك ميل لربط تعويضات المدراء بالنتائج القابلة للقياس مثل الأداء المالي للشركة؛

- أن قرارات المدراء التنفيذيين عادة ما تؤثر في نتائج الشركة المالية لمدة طويلة الأجل؛ مما يجعل من الصعب تقييم تأثير القرارات الحالية على أداء الشركة؛

- هناك عوامل أخرى تؤثر في أداء الشركة مثل التغيرات الاقتصادية والقانونية غير المتوقعة والتي تجعل من الصعب تمييز أثر القرارات الاستراتيجية.

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية في[1]:

[1] نفس المرجع السابق، ص211.

1-آلية السوق لأغراض السيطرة

وهي التي تنشط كآلية لضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين عندما تفشل الآليات الداخلية للشركة، وذلك عن طريق شراء مراكز ملكية الشركات الخاسرة أو الاستحواذ على الشركات ذات الأداء المنخفض بالمقارنة مع منافسيها ومحاولة تطوير ميزاتها التنافسية، وتتألف آلية السوق لرقابة الشركات من مجموعة المالكين المحتملين الذين يسعون لشراء مراكز الملكية أو الاستحواذ بقوة على الشركات ذات القيمة المنخفضة أو ذات الأداء الضعيف، وتحقيق العوائد المالية على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الإدارة العليا المسؤول عن صياغة وتنفيذ الاستراتيجية التي قادت إلى مثل هذا الأداء الضعيف.

2- آلية التشريعات والقوانين

وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات، وغالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة. ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية بل بكيفية تفاعلهم مع بعضهم.

3- آلية التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي أحد الأركان المهمة المؤثرة في حوكمة الشركات نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية؛ وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والذي يكون مرفق بالقوائم المالية، لذا فإن دور التدقيق الخارجي يعد جوهري وفعال في مجال إدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المساهمين وتماثل المعلومات، لذا يركز الاهتمام على استقلاليته ومدى التزامه بمعايير التدقيق المحلية والدولية، قواعد السلوك الأخلاقي، معايير رقابة الجودة وضوابط تقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للشركة الخاضعة للتدقيق.

المطلب الثاني: نظام وركائز حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات كنظام له مدخلاته الخاصة التي يقوم يقوم بمعالجتها للحصول على مخرجات، ويرتكز هذا النظام على ثلاثة ركائز أساسية من أجل القيام بدوره بشكل فعال.

1- نظام حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات بمثابة نظام يتكون من مجوعة أجزاء تعمل على تفعيل الإمكانات وتوظيف الموارد بطريقة فعالة، ومن خلال هذا النّظام يتم إدارة ورقابة الشركة، تعزيز الشفافية والمساءلة، ويتكون من ثلاث أجزاء هي[1]:

- **المدخلات "Input"**

وتشمل مختلف المستلزمات التي تحتاجها حوكمة الشركات، وما يتوجب توفره من متطلبات سواء كانت متطلبات تشريعية، إدارية، قانونية، أو اقتصادية.

- **التشغيل "Operation"**

ويقصد به مختلف الجهات المسؤولة عن تطبيق حوكمة الشركات، الجهات المشرفة على هذا التّطبيق، الجهات الرقابية وكل كيان إداري داخل أو خارج الشركة يسهم في تنفيذ الحوكمة، يشجع الالتزام بها، تطوير أحكامها والارتقاء بها.

- **المخرجات "Output"**

تعتبر المخرجات مجموعة من المعطيات، القواعد والقوانين المنظمة للأداء، الممارسات العملية والتّنفيذية في الشركات للحفاظ على حقوق المساهمين، أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

والشكل التالي يوضح نظام حوكمة الشركات:

[1] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص- ص: 25- 26.

الشكل رقم (06): نظام حوكمة الشركات

– متطلبات قانونية؛ – متطلبات تشريعية؛ – متطلبات إدارية؛ – متطلبات اقتصادية.	**عناصر داخلية** – مجلس الإدارة؛ – التدقيق الداخلي؛	**عناصر خارجية** – الهيئات المهنية؛ – أسواق رأس المال؛ – التدقيق.
	حركة تفاعلية بين هذه الأطراف	
		– حقوق المساهمين؛ – حماية حقوق أصحاب المصالح؛ – تحقيق الإفصاح والشفافية؛ – تأكيد المعاملة المتساوية

مدخلات النظام **تشغيل النظام (عملية المعالجة)** **مخرجات النظام**

المصدر: رقية حساني وآخرون، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص: 07.

مما سبق يمكن القول أن مدخلات نظام حوكمة الشركات مبني على مجموعة من المتطلبات التّشريعية، الإدارية، القانونية والاقتصادية التي يتم معالجتها وتشغيلها من طرف مجموعة من الآليات والجهات المسؤولة على تطبيق حوكمة الشركات سواء كانت داخلية أو خارجية، كالتّدقيق الدّاخلي، لجنة التّدقيق، التّدقيق الخارجي، مجلس الإدارة، الجهات الرّقابية الأخرى وغيرها من الهيئات الإدارية التي تسهم في تطبيق الحوكمة وتشجيع الالتزام بها، والتي تتفاعل فيما بينها لتحقيق مخرجات تعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

2- ركائز حوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية وتتمثل فيما يلي[1]:

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 48.

- الركيزة الأولى

وتتعلق بالالتزام بالسّلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة من نزاهة، أمانة، مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية، وذلك للحفاظ على السّمعة الاقتصادية لها.

- الركيزة الثانية

تتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات، من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، اللجان التابعة له كلجنة التدقيق، الإدارة العليا، إدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

- الركيزة الثالثة

وتتعلق بإدارة المخاطر لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها لرفع أدائها المالي. ويمكن توضيح ركائز حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): ركائز حوكمة الشركات

السلوك الأخلاقي	الرقابة والمساءلة	إدارة المخاطر
ضمان الالتزام السلوكي من خلال: - الالتزام بالأخلاقيات الحميدة؛ - الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد؛ -التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة؛ -الشفافية عند تقديم المعلومات؛ القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.	تفعيل أدوار أصاب المصلحة في نجاح الشركة من خلال الرقابة والمساءلة: -أطراف رقابية عاملة مثل هيأة السوق المالي، مصلحة الشركاتر والبنك المركزي في حالة البنوك؛ -أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، المدققين الخارجين؛ -أطراف أخرى: الموردون، الزبائن، المستهلكون، المودعون، المقرضون.	-وضع نظام لإدارة المخاطر؛ -الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصالح.

المصدر: طارق عبد العالي حماد، مرجع سابق، ص:47.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتظهر هذه الأطراف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

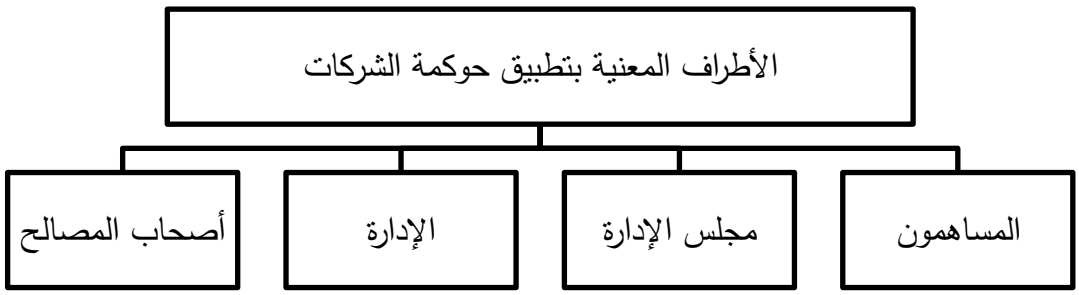

المصدر: عبد الوهاب نصر عمي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص: 20.

1- المساهمون "Shareholders"[1]

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد؛ مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل فإن عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص من رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبلها، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2- مجلس الإدارة "Board of Directors"[2]

بصفتهم من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، رسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص- ص: 28-29.

2 زهاء ديوب، الحوكمة ا(لإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2010، ص: 12.

وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة

يتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا، حذرا وأن يبذل الجهد، الحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات، أنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين، الأنظمة والتعليمات الموضوعة.

- واجب الإخلاص في العمل

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين، المعاملات مع الأطراف ذات المصالح، وضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك. إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجهاً استراتيجياً للشركة، رقابة فعالة ومساءلة الإدارة تجاه الشركة ومساهميها؛ وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعمل على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة فى الوقت المناسب.

3- الإدارة "Management"[1]

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من سيقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة، وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص- ص: 21- 22.

4- أصحاب المصالح "Stockholders"[1]

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون من تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالزبائن هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى.

أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.

1 زهاء ديوب، مرجع سابق، ص: 12.

خلاصة الفصل

العدل، الشفافية، المسؤولية والمساءلة هي القيم الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي أيضاً مبادئ أساسية للديمقراطية، وعلى ضوء الأزمات المالية التي حدثت مؤخراً قفز مفهوم حوكمة الشركات إلى صدارة الأحداث وأضحى قضية رئيسية بالنسبة إلى شركات الأعمال في أي قطاع اقتصادي. وقد أخذت مجتمعات الأعمال في تعلم وإعادة تعلم درس مفاده أنه لا يوجد أي بديل يُغني عن وضع الأنظمة الأساسية للأعمال والإدارة موضع التنفيذ لكي تُصبح تلك الأعمال ذات قدرة على المستوى الدولي ولكي تجذب الاستثمارات.

فحوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى تقليل المخاطر، تحفيز الأداء، تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، تحسين القدرة على تسويق المنتجات والخدمات، تحسين القيادة، زيادة الشفافية والقابلية للمحاسبة الاجتماعية.

أخيراً فان التطبيق الجيد لمبادئ وآليات حوكمة الشركات إذا ما تم انجازها بشكل سليم فإنها تمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد، الشركات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء الشركات، ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية، الاقتصاديات والمجتمعات.

الفصل الثاني

الافصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات

- الاطار النظري للإفصاح المحاسبي
- علاقة الافصاح المحاسبي بحوكمة الشركات

2

مقدمـــــة الفصـــل

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، وفى الواقع هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، ذلك أن العديد من الجهات الخارجية، المساهمين والمستثمرين يعتمدون وبشكل كبير في قراراتهم على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات. ويمكن القول أن إفلاس الشركات وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالشفافية والإفصاح، لذلك يعتبر الالتزام بهذا الأخير من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي.

سيتم من خلال هذا الفصل التعرض للإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى: مفهوم الافصاح، مقوماته، أساليبه، معايير الافصاح ودورها في جودة المعلومة المحاسبية، الافصاح في ضوء قواعد حوكمة الشركات والافصاح كآلية لتطبيق الحوكمة وذلك من خلال المبحثين التاليين:

- ✓ الإطار النظري للإفصاح المحاسبي؛
- ✓ علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات.

المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المتعارف عليها. وقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة؛ مما ساعد المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وللتعرف أكثر على الإفصاح المحاسبي تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب هي:

- مفهوم الإفصاح وأنواعه؛
- مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه؛
- أساليب الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح وأنواعه

يعمل الافصاح المحاسبي على إظهار القوائم المالية وجميع المعلومات الرئيسية لجميع أطراف الشركة والتى تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. وسيتم التعرض في هذا المطلب إلى مفهوم الإفصاح وأنواعه.

أولا: مفهوم الإفصاح

تعددت المفاهيم التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعضها إلى أنه "يقوم بتوضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة".

وقد تطرق كثير من الكتاب إلى مفهوم الإفصاح وأهميته في عملية اتخاذ القرار، وعرف بأنه "نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث

أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها"[1].

كما عرف بأنه "إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية"[2].

ويعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرار[3].

من خلال التعاريف التي سبق ذكرها يمكن القول أن الإفصاح هو عبارة عن عرض البيانات المالية المنتجة داخل الشركة وإزالة الغموض الذي يكتنفها، لتصبح ذات منفعة على مستخدمي القوائم المالية من أجل توجيه استثماراتهم واتخاذهم القرار الرشيد، حيث أن الكلفة التي تتكبدها الشركة في هذا الخصوص ستعود عليها باستثمارات وتدفقات نقدية تولد أرباحا وكذلك إضافة قيمه لها من جراء الإفصاح عن الواقع الحقيقي للشركة، كما أنها توفر جوّا من الثقة بين كافه المتعاملين والإدارة.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم، أو بينهم وبين إدارة الشركة ومراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، وتتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي في[4]:

---

[1] أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 05.

[2] أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 83.

[3] رقية حساني واخرون، مرجع سابق، ص: 09.

[4] محمد الهادي ضيف الله، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي لدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر،2013، ص: 88.

1- الإفصاح الكافي

يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم الافصاح عنه كي تكون القوائم المالية غير مظللة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

2- الإفصاح العادل

يعنى توفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية، من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

3- الإفصاح الشامل

يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة ويجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير، بالإضافة إلى تحمل تكاليف إضافية بدون مبرر.

4- الإفصاح الإلزامي

ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة.

5- الإفصاح التثقيفي "الإعلامي"

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي، المخطط ومصادر تمويله.

6- الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعتها.

7- الإفصاح الوقائي

ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

مما سبق يمكن القول أن الإفصاح الشامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجين، ولكن بالنسبة للإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى. أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

يقوم الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات، كما أنه يتأثر بمجموعة من العناصر.

أولا: مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والقوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية[1]:

1- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات. فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة. ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهمات

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص ص: 371 380.

الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. وقد كرس ديفن (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية. وهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانوني (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1966على ما يلي: "في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى.

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والتي تتمثل في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزء من تلك القوائم.

لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها. لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

ثانيا: العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي إلى:

1- عوامل بيئية

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وعوامل ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل شكل منها. ويبدو ذلك من خلال المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يحدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية[1].

2- عوامل تتعلق بالمعلومات

حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة بمدى ملاءمتها ودرجة الثقة بها، إضافة إلى القابلية للتحقيق والمقارنة -مقارنة التكلفة بالعائد "اقتصاديات المعلومات"-، وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها وعرضها في القوائم المالية[2].

3- العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية

وتتمثل في[3]:

- **حجم الوحدة الاقتصادية:** يعد حجم الوحدة الاقتصادية عاملا هاما لتفسير الاختلاف في درجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات الصغيرة.

- **عدد المساهمين:** وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح، على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

---

[1] محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة السعودية، الطبعة الثانية، 1995، ص- ص: 28-30.

[2] لطيف زيود، ريم عيسى، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في شركات المساهمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 33، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 2011، ص: 152.

[3] نفس المرجع السابق، ص152.

- **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** لهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق، وبذلك تكون الشركات تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في القوائم المالية.

- **مفتش الحسابات:** حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس، القواعد، المبادئ، السياسات المحاسبية، المعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة، فضلا عن عوامل أخرى توفر الإفصاح مثل: التشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية، التعليمات الخاصة بالإفصاح داخل الشركات ولأغراض الضريبة والرقابة...إلخ.

المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك أثارا مختلفة لدى متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا فإن الإفصاح المناسب يتطلب أن يتم عرضها بطرق يسهل فهمها. وفي هذا الإطار من المهم جدا بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الوصول إليه، وعموما جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها[1]، وفيما يلي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام[2]:

1- الإفصاح من خلال القوائم المالية

يعتبر من أول الأساليب استخداما، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى شكل العرض في القوائم المالية؛ وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم المالية هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة. وتتمثل القوائم فيما يلي[3]:

---

[1] معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010، ص: 21.

[2] عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 182.

[3] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، العرض، الإفصاح)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص- ص: 336- 342.

- قائمة المركز المالي

وتعد من أهم القوائم المالية التي تقدمها مخرجات نظام المحاسبة المالية؛ وهي عبارة عن كشف يصور الوضع المالي للشركة في تاريخ معين عن طريق عرض المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بها، تعرض في شكل تقرير وتسمى وتعرف بالميزانية، وتتمثل مكوناتها في:

* **الأصول:** تصنف حسب درجة سيولتها إلى أصول متداولة (جارية) وأصول غير متداولة (ثابتة).

* **الخصوم:** تصنف حسب درجة استحقاقها إلى خصوم جارية (قصيرة الأجل)، خصوم غير جارية (متوسطة وطويلة الأجل) وحقوق الملكية (الجزء المتبقي من قيمة الأصول بعد استبعاد كل الخصوم كالأسهم ورأس المال).

- قائمة الدخل وجدول النتائج

عبارة عن ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الموارد خلال السنة المالية، تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة الحالية، وكل العناصر المتعلقة بتقييم الأداء، يتم تقسيمها حسب طبيعة الحسابات وحسب الوظيفة، فيمكن عرض قائمة الدخل إما بالقائمة ذات المرحلة الواحدة والتي يتم فيها جمع كافة المصروفات وكافة الإيرادات، وتعتبر فيها أرقام مجمل الربح وصافي الأرقام المرحلية الأخرى مضللة أو قائمة الدخل المتعددة المراحل وتعرض بالتبويب التالي:

* نتائج الأعمال المستمرة؛

* نتائج الأعمال غير المستمرة أو المتوقفة؛

* المكاسب أو الخسائر غير العادية؛

* التأثير المتراكم للمتغيرات في السياسات المحاسبية.

- قائمة التدفقات النقدية

هي كشف لمختلف التدفقات النقدية وصافي تغيراتها الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية لشركة ما خلال فترة زمنية معينة، والغرض من إعدادها توفير معلومات ملائمة عن الإيرادات

والمصاريف النقدية خلال فترة ما؛ إضافة إلى تقديم معلومات حول الهيكل المالي للشركة واختبار دقة التغييرات النقدية الحاصلة فيها.

- قائمة تغير الأموال الخاصة

وهي عبارة عن كشف لجميع المتغيرات التي طرأت على حقوق الملكية بين أول الفترة ونهايتها، لذا فهي أداة تحليلية ترتكز على مدخل ديناميكي.

- الملحق

إضافة إلى القوائم الرئيسية يمكن للشركة أن تفصح عن القوائم المالية الفرعية والمتمثلة في الإيضاحات المتممة وملاحق الكشوف المالية. وتتمثل أهميتها في شرح النقاط الغامضة في القوائم المالية والتي لا يمكن الاكتفاء بذكرها فقط، حتى يتمكن المستخدمون من الفهم الأحسن لعناصر هذه القوائم.

2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها[1]

إن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية، ولأهمية توصيل المعلومات إلى مستخدميها فيجب أن تستخدم الأوصاف والمصطلحات الملائمة التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا إلى مستخدمي المعلومات؛ والتي تحتوي على معاني بسيطة وواضحة قدر الإمكان مع مراعاة وجود المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير، أيضا استخدام المصطلحات الفنية الشائعة يعتبر مفيدا، ونظرا للفترة القصيرة التي يكون فيها المستخدم مركزا إنتباهه على القائمة فيجب تلخيص تلك البيانات بعبارات واضحة؛ مع مراعاة الأهمية النسبية للبند موضوع الإفصاح دون الإنقاص من أي معلومة تفيد المستخدم حتى يستفيد من المعلومات المنشورة وإلا أصبح الإفصاح غامضا.

3- المعلومات بين الأقواس[2]

يجب أن تعرض معظم المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية بدلا من عرضها في شكل ملاحظات أو جداول ملحقة، إلا في حالة تعذر وصف بعض المعلومات بشكل مختصر أو في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها، فيمكن عرضها في شروح تفصيلية ملحقة بهذه القوائم، لذلك يمكن

[1] عبد الحليم سعيدي، مرجع سابق، ص: 182.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 182.

شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس كطريقة تقييم بند معين، أو أجزاء شرح مختصر، كما تعرض البيانات غير الكمية في ملاحظات بين الأقواس وتتضمن ما يلي[1]:

- مؤشرات عن إجراءات أو طريقة تقييم معينة؛

- الخصائص التي تعطي أهمية نسبية للعنصر كرهن أصل أو غيرها؛

- التفاصيل الخاصة بمقدار واحد أو أكثر من العناصر التي يتضمنها التبويب المدرج بالقائمة؛

- القيم البديلة كسعر السوق؛

- الإشارة إلى ظهور البند في قائمة أخرى.

4- الملاحظات والهوامش[2]

تستخدم عندما لا يكون إظهار الإيضاحات بين قوسين مناسبا خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا، وتعرض كل الحقائق الهامة بإيجاز كشرح السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغييرات التي تطرأ عليها. وتتمثل مزايا هذه الطريقة فيما يلي:

- عرض المعلومات غير الكمية كجانب مكمل للتقرير المالي؛

- الإفصاح عن القيود والتحفظات؛

- الإفصاح عن أكبر قدر من التفاصيل؛

- الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية الثانوية.

أما العيوب الرئيسية فتتمثل في العناصر التالية:

- صعوبة قراءتها وفهمها؛

---

[1] بدرة بن تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص: 65.

[2] باهية زعيم ، دراسة الإفصاح المحاسبي وفق التكلفة التاريخية- دراسة ميدانية-، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 09.

– تعتبر الأوصاف الحرفية أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات من البيانات الكمية، وتؤدي كثرتها إلى تعقيد فهم تلك الملاحظات.

5- الجداول والقوائم المالية

تستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، ولكي يتم تلخيص البيانات المالية باختصار يكفي أن تعرض في شكل جداول ملحقة في جزء مستقل عن القوائم لتكون مفهومة للقارئ الملم بالجوانب المحاسبية والمالية، أو تعرض في شكل آخر يسبق التقارير الرسمية. وهي تعتبر أقل أهمية من المعلومات المعروضة في القوائم المالية والملاحظات الهامشية، ويمكن استخدام الملاحق والجداول كطرق لتطوير وتجريب أشكال وقوائم جديدة وتحتوي على التغيرات في الأسعار الخاصة بالعمليات المالية للشركة مثلا، ويمكن أن تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة[1].

6- تقرير رئيس مجلس الإدارة

يعتبر متمما للقوائم المالية وهو التقرير الذي بدونه يصعب تفسير الكثير من المعلومات المنشورة في القوائم المالية، حيث يمكن أن يعرض تقرير رئيس الشركة أنواع مفيدة من المعلومات، ويجب أن يشمل هذا التقرير على المعلومات التالي:

– الأحداث غير المالية والتغيرات التي تحدث خلال السنة والتي تؤثر على عمليات الشركة كالتغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية ...الخ؛

– التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد، والخاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة ودورها فيها؛

– خطط النمو، التوسع والتغييرات في العمليات خلال الفترة أو الفترات المقبلة؛

– المقدار المتوقع للنفقات الرأسمالية وآثارها.

– الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

[1]– محمد مطر، مرجع سابق، ص: 340.

07-التعليقات التي تتضمنها شهادة المراجع الخارجي

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية؛ حيث أنه يمكن أن يؤكد الإفصاح عن معلومات معينة وذلك عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

- عدم إتباع الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على الإفصاح من المعلومات؛

- الإفصاح عن المعلومات التي لم يتم الإفصاح عنها في وسائل الإفصاح الأخرى.

ولا يعتبر تقرير المراجع مكانا للإفصاح إلا أنه يؤدي دوره من النواحي التالية:

- يبين الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة؛

- يبين الأثر من التغير في السياسات المحاسبية؛

- اختلافات الرأي بين الإدارة والمراجع حول الطرق المتبعة.

المبحث الثاني: علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات

تعتمد الحوكمة بشكل كبير على الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، فهي المصدر الأساسي الذي يوفر المعلومات الضرورية للأطراف المعنية بالجودة والنوعية وفي الوقت المناسب.

وقصد توضيح هذا الترابط بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية كما يلي:

- معايير الإفصاح المحاسبي ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛
- الإفصاح المحاسبي في ضوء قواعد حوكمة الشركات؛
- الإفصاح المحاسبي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: معايير الإفصاح المحاسبي ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة؛ حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل، محتوى، هيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح. وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية، متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

أولا: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1 [1]

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض. ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية:

- IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛

- المعيار المحاسبي الدولي IAS 5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؛

- المعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، ويوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للشركة.

---

[1]- محمد سفير، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009، ص: 61.

ثانيا: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24[1]

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها الشركات أدى إلى نشوء علاقات تربطها ببعضها البعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه الشركات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بينها، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة، شفافة وموثوقة. ولهذا جاء المعيار "**IAS24**" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للشركات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.

ثالثا: الإفصاح حسب المعيار المحاسبي IFRS7 [2]

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل الشركات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والشركات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل آليات الإفصاح عن الأدوات المالية في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولية IAS39 و IAS 32.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 71.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 78.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في ضوء قواعد حوكمة الشركات

يمثل الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدواتها فهو يهدف إلى تحقيق الصحة والسلامة المالية، توفير المناخ لجميع المهتمين بالشركة، جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بها، تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة .

ومن ثم تحرص معظم الشركات إلى بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية، وتوفير المعلومات بالكم، الجودة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة التي تحدد جوانب، حالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعدى الإفصاح عنها، وإثباته بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالشركة بالمعلومات الضرورية.

أولا: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحكومة والإفصاح المحاسبي

إن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، حيث أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أن يعتمد على أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية، إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات؛ وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح الأساسي الذي يؤكد على أن الإفصاح، الشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية. كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الإعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة...الخ، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق من قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار[1].

[1] محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، جامعة بنها، مصر، 2003، ص: 35.

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين، مساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر على القدرة التبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

ثانيا: أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات. كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية، ولازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة، عدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتقرير الأداء، الشفافية والمساءلة بالشركات[1].

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح مطلبا ضروريا من أجل الإسهام في إنجاح سوق المال مما يعود على تنمية الإستثمار، ولذلك فإن دور الهيئات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة الشركات التي تقوم بها مجالس إدارتها، بل يتعدى إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفر الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية؛ والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن ثقل وقوة حوكمة الشركات تتطلب توافق الأنظمة، القوانين، متطلبات الشركات والمعايير المهنية من جهة، وبين مجلس إدارة الشركة من جهة أخرى، ولجان المراقبة من جهة أخرى، كما يجب أن تقوم الشركة

[1] رضوان حلوة حنان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1990، ص: 124.

بتوفير الشفافية، الإفصاح، تزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية[1].

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي كآلية لتطبيق الحوكمة[2]

إنّ أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية التي تأثرت بالعديد من الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة المعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الحوكمة هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمل في طياته من إعداد وتدقيق للمعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير العالمية، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

إنّ التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي ممّا يؤكد على أن الإفصاح والشفافية والحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، حيث أن الإفصاح المحاسبي يعتبر أداة تطبيق الحوكمة كما أن الحوكمة تسهم في دعم الإفصاح المحاسبي من خلال توفير متطلبات جودة المعلومة المحاسبية. كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق، مخاطر السيولة، معدل الفائدة، مخاطر الأعمال، الإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضا وتعتمد لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق

[1] السعداني مصطفى، حسن بسيوني، مدى إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جامعة الامارات العربية المتحدة، الإمارات العربية، 04-05 ديسمبر 2007، ص: 07.

[2] عمر علي عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 135.

المالية الذي يقوم على فرض رئيسي أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، معدل التوزيعات، معدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المحاسبية الجيدة مشجعا على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية و فعالة للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، الأمر الذي يسهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين، المستثمرين والممارسات غير الشفافة تسهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات، قوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين؛ وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

خلاصة الفصل

نظرا لما قدمه النظام المحاسبي المالي يتضح أن القوائم المالية هي أهم مصدر للمعلومة المالية، حيث يتم عرضها سنويا وهذا ما يجعلها تمتاز بالمصداقية والقابلية للفهم، من خلال الاستعانة بمجموعة من المعايير التي تسعى كل شركة للالتزام بها، من أجل ضمان وصول المعلومات اللازمة بالكمية والجودة المطلوبة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات كونه يعتمد على معايير دولية يتم بموجبها اعتماد الشفافية ودقة المعلومات في الإفصاح على القوائم المالية، حيث تمد الأطراف المعنية بالمعلومات الأساسية عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للشركة والتي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي أساس الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

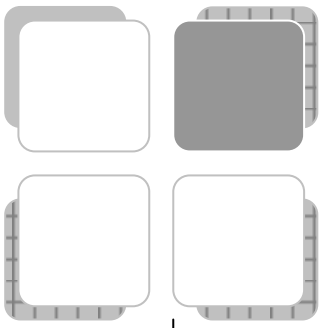

الفصل الثالث

دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات – تبســـة

- تقديم شركات مناجم الفوسفات
- الافصاح المحاسبي في شركة مناجم الفوسفات

3

مقدمة الفصل

بعد دراسة الجانب النظري والذي تم من خلال تقديم عرض شامل حول حوكمة الشركات، مبادئها ومقاوماتها، وكذا إبراز مفهوم الإفصاح، القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية والعلاقة المترابطة بين الإفصاح وحوكمة الشركات ومدى تفاعلهما مع بعض.

ولإسقاط الجزء النظري على الجانب التطبيقي تم إجراء تربص في شركة إقتصادية وطنية "شركة مناجم الفوسفات تبسة" لتقصي واقع تطبيق الحوكمة فيها من خلال عرض وتحليل مختلف القوائم المالية المفصح عنها.

ومن أجل الوصول إلى الأهداف سابقة الذكر، ضم هذا الفصل بداية تقديم عام لشركة مناجم الفوسفات –تبسة؛ من خلال التعرض للمحة عامة عن شركات الحديد والفوسفات، التعريف بشركة مناجم الفوسفات، أهدافها وهيكلها التنظيمي، ثم إظهار واقع الافصاح المحاسبي فيها.

وقصد توضيح ذلك أكثر؛ تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- ✓ تقديم شركة مناجم الفوسفات
- ✓ الإفصاح المحاسبي في شركة مناجم الفوسفات –تبسة

المبحث الأول: تقديم شركة مناجم الفوسفات

تعتبر شركة مناجم الفوسفات إحدى شركات المجموعة الوطنية لمناجم الحديد والفوسفات الوحيدة على المستوى الوطني المسؤولة عن عمليات إنتاج الفوسفات الخام وتسويقه، كما تتركز تعاملات الشركة على السوق العالمية في مقابل نسبة ضئيلة للسوق الوطنية.

وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى ما يلي:

- لمحة عن المجموعة الوطنية لمناجم الحديد والفوسفات؛
- التعريف بشركة مناجم الفوسفات وأهدافها؛
- الهيكل التنظيمي العام لشركة مناجم الفوسفات ومهام كل مصلحة.

المطلب الأول: لمحة عن المجموعة الوطنية لمناجم الحديد والفوسفات

تأسست المجموعة الوطنية لمناجم الحديد والفوسفات في 16 جويلية 1983م، بموجب المرسوم رقم 83-441، بعد عملية إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية «SONAREM»، من أجل القيام بعمليات البحث، التنمية، الإنتاج، وتسويق المنتجات المنجمية في شكلها الخام أو بعد عملية تحويلها، كالحديد، البوزولان والفوسفات. وعموما فهي تهتم بكل العمليات التجارية، الصناعية والمالية، المنقولة وغير المنقولة، حتى تستطيع ربط موضوعها الاجتماعي بكامل أرجاء الوطن أو بالخارج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

في 22 ماي 1990م وبعد صدور القانون رقم 88-01 في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية، تحولت إلى شركة ذات أسهم «SPA» وفي 18 أكتوبر 2001 أبرمت المجموعة أول اتفاق شراكة مع مجموعة «LNM» الهندية للمعادن، تم بموجبه دخول هذه الأخيرة كشريك مساهم في منجمي الونزة وبوخضرة الواقعين بولاية تبسة بنسبة 70%، مقابل 30% للمجموعة الوطنية لمناجم الحديد والفوسفات، ليصبح مجال تسير المنجمين تابعا للمجموعة الهندية.

يبلغ رأس مال المجموعة حاليا: 2.241.000,000 دج، وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة بشكلها الحالي نشأت بموجب المرسوم رقم1-05 المؤرخ في 2005/01/1 والقاضي بتفريغ المؤسسة الأم (المؤسسة الوطنية لمناجم الحديد والفوسفات)، إلى 6 شركات هي:

1- شركة مناجم الفوسفات «SOMIPHOS»

ومقرها الاجتماعي بمدينة تبسة، وتتكون من وحدتين أساسيتين هما:

- المركب المنجمي لجبل العنق؛

- المنشآت المينائية لعنابة.

2- شركة مناجم الحديد «SOMIFER»

ومقرها الاجتماعي بمدينة تبسة، وتضم الوحدات الإنتاجية التالية:

- منجم عنيني (سطيف)؛

- منجم روينة (عين الدفلة)؛

- منجم شعبة البلوط(سوق أهراس)؛

- منجم سيدي معروف(جيجل)؛

- منجم الخنقة(الكويف).

3- شركة البوزولان ومواد البناء«SPMC»

ومقرها الاجتماعي بمدينة بني صاف بعين تيموشنت، وتتكون من وحدة واحدة وهي منجم بني صاف الذي يقوم بإنتاج مادة البوزولان، وتسويقها إلى مصانع الإسمنت عبر الوطن.

4- شركة السباكة بالونزة «SFO»

ومقرها الاجتماعي بمدينة تبسة، وتضم وحدة صغيرة لصهر وسبك القوالب المعدنية.

5- شركة نقل المواد المنجمية «SOTRAMINES»

وهي شركة حديثة النشأة في سنة 2005، ومقرها الاجتماعي بمدينة تبسة، ومهمتها نقل المواد المنجمية من مراكز الإنتاج إلى غاية مراكز التوزيع، وذلك نظرا للقصور الذي طرأ على شركة السكك الحديدية لعجزها على نقل الكميات المطلوبة.

6- شركة بناء العمارات «SB»

ومقرها الاجتماعي بمدينة تبسة وتقوم ببناء العمارات.

المطلب الثاني: التعريف بشركة مناجم الفوسفات وأهدافها

سيتم في هذا المطلب التعريف بشركة مناجم الفوسفات «SOMIPHOS» والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولا: التعريف بالشركة

هي شركة مناجم الفوسفات «SOMIPHOS»، وليدة تقسيم المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات «FERPHOS» سنة 2004 إلى عدة فروع، بدأت تمارس نشاطها بشكل مستقل عن «FERPHOS» بتاريخ 01 جانفي 2005 متخصصة في عمليات استخراج، معالجة، وتسويق الفوسفات لمختلف الأسواق داخليا وخارجيا.

تعتبر «SOMIPHOS» شركة مساهمة برأسمال اجتماعي يقدر بـ 1.600.000.000,00 دج[1]، تشرف عليها سلطة وطنية عليا تتمثل في مجلس الإدارة والجمعية العامة المساهمة، و هي تتكون أساسا من ثلاث وحدات رئيسية تتمثل في :

1- المركب المنجمي جبل العنق «CDO»

يوجد على مستواه منجم استخراج الفوسفات الطبيعي و مصنع للمعالجة ببئر العاتر ولاية تبسة.

[1]- أنظر الملحق رقم (01).

2- المنشآت المينائية عنابة «IPA»

الوحدة التسويقية لشحن و تحميل الفوسفات المعد للتصدير من ميناء عنابة، يتم على مستوى هذه الوحدة، نقل، حمل و شحن المنتجات الفوسفاتية الموجهة للتصدير إلى البواخر، تتوفر على طاقة تخزين تقدر بـ 120000 طن، وقدرة على الشحن تتراوح بين : 25000 إلى 50000طن.

3- مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية «CERAD»

هو مركز يهتم بإسعاف إنجاد وحدات الإنتاج والعمل على فهم ومتابعة الأداء الداخلي لعناصر المؤسسة ككل. نشأ سنة 1991، تحت تسمية «L'URA» وحدة البحث التطبيقي، ثم تم ضمه ودمجه مع«LeBEM» مكتب الدراسات المنجمية ليكون في النهاية «CERAD»، مهامه تتمثل في تنفيذ وتحضير ودراسات وأبحاث منجمية، وكذا مساعدة مراكز الأنشطة للمجموعة بصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة في تحقيق أهدافهم وتفعيل الأداء الداخلي لهم.

ثانيا: المقر

مقر الإدارة العامة لـ «SOMIPHOS» هو موجود بتبسة المدينة، يحتوي على الإدارة والهياكل المركزية التي تسعى لتحقيق التنمية من خلال الدفع اللوجستيكي لمختلف وحداتها، تتوفر على عدد عمال يقد بـ 1954 عامل، حققت رقم أعمال قدر بـ 8.323.885.817,56 دج[1] لسنة 2016.

ثالثا: الأهداف العامة للمؤسسة

تسعى المؤسسة بصفة عامة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية تبنتها وبنت استراتيجياتها على النحو الذي يمكنها من تحقيقها وأبرز هذه الأهداف وأهمها:

- البحث، التطوير، الإنتاج، التصدير، التوزيع للمنتجات الفوسفاتية على حالتها الطبيعية أو بعد تحويلها؛

- العمل على رفع رأس المال إلى القيمة التي تمكن المؤسسة من تنمية واستغلال احتياطات الفوسفات المكتشفة حاليا والمرتقب اكتشافها مستقبلا؛

[1]- أنظر الملحق رقم (01).

– تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية وزيادة حجم النشاط الإنتاجي (البيعي) من خلال توسيع القطاعات السوقية وخلق حركية للشراكة والتعاون؛

– المحافظة على الزبائن الحاليين والعمل على جذب آخرين من خلال إجراء الاتصالات والاستماع لهم لمتابعة تطور رغباتهم، وتوفير طلباتهم بالشكل المرغوب.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لشركة مناجم الفوسفات ومهام كل مصلحة

بتفرع «SOMIPHOS» عن «FERPHOS» اعتمدت هيكل تنظيمي خاص بها، يتماشى ومتطلبات نشاطها ويساعد المشرفين عليها على تأدية وظائفهم لتتكامل فيما بينها لتأدية مهامها على أكمل وجه وهي على النحو التالي[1]:

– **المستوى الأول:** ويشمل المديريات؛

– **المستوى الثاني:** ويشمل الدوائر؛

– **المستوى الثالث:** ويتمثل في المصالح.

ثانيا: الاختصاصات المختلفة لمصالح الشركة

يمكن ذكرها فيما يلي:

1– المدير العام

يعتبر المدير العام المسؤول الأول بالشركة ويتحمل المسؤولية المباشرة عن نتائج تسيير الشركة أمام المجموعة، من مهامه:

– الإشراف على مختلف وظائف الشركة؛

– توجيه ومراقبة نشاطات الشركة ومتابعة مدى تحقيق أهدافها؛

– المساهمة في ضبط وتحديد استراتيجية الشركة؛

[1]- انظر الملحق رقم (02).

- الاتصال المباشر بالهيئات العليا للمجموعة.

2- الأمانة العامة (السكرتارية)

تتمثل مهامها في تنظيم كل ما يتعلق بالمدير العام من تحضير المواعيد؛ التكفل بكل المكالمات الهاتفية والقيام بكتابة التقارير والرسائل، وكذلك القيام بالأعمال المكتبية الأخرى.

3- مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية للتنمية

تتمثل المهام الأساسية لهذا المركز في القيام بإعداد وإنجاز الدراسات والأبحاث التطبيقية المنجمية والتقنية والزراعية والخاصة بالتربة، لصالح الشركة.

4- قسم الأمن الوقائي

تتمثل مهامه الأساسية في المحافظة على ممتلكات الشركة الصناعية والمالية.

5- قسم الأمن الصناعي

تتمثل مهامه الأساسية في الإشراف على أماكن العمل الصناعية ومراقبة مدى سلامة الإجراءات المتبعة فيها، ومدى مطابقتها لمعايير السلامة المهنية، ووضع أسس وقواعد الأمن الخاصة بالعمل في المناجم للوقاية من حوادث العمل.

6- إدارة المحاسبة المالية

تتمثل المهام الأساسية لمديرية المحاسبة والمالية في:

- تسجيل وتقييد مختلف عمليات البيع والشراء التي تقوم بها الشركة؛

- تشخيص الوضعية المالية للشركة؛

- القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنوي الشركة الاستثمار فيها؛

- العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات وبأقل تكاليف؛

- إعداد الميزانيات التقديرية للشركة.

7- إدارة التجارة

تتمثل المهام الأساسية لمديرية التجارة في:

- توطيد علاقة الشركة بزبائنها سواء في الداخل أو في الخارج؛
- البحث عن أسواق جديدة لبيع منتجات الشركة؛
- تموين مختلف الوحدات بالمواد الأولية اللازمة؛
- شراء العتاد والتجهيزات اللازمة للعمليات الإنتاجية أو الإدارية؛
- تقديم وتوفير الإمكانيات لتسويق منتجات الشركة.

8- إدارة الموارد البشرية

تتمثل المهام الأساسية لمديرية الموارد البشرية في:

- السهر على تطبيق تشريعات العمل والنظام الداخلي للشركة؛
- المتابعة والمراقبة اليومية لحضور العمال؛
- برمجة العطل السنوية للعمال؛
- حساب أجور العمال؛
- تسوية وضعية الأعمال الشركة المتقاعدين أمام صناديق التعاقد؛
- استقطاب العاملين والإشراف على عمليات التوظيف؛
- حل النزعات سواء بين العمال أو بين العمال والإدارة العليا؛
- الإشراف على تحديد وتنفيذ العقوبات لمن يرتكب مخالفات في إطار العمل؛
- تحديد الاحتياجات التدريبية؛

– الإشراف على سيرورة برامج التدريب ومتابعتها.

9– المركب المنجمي لجبل العتق (إدارة الإنتاج)

وهو يمثل موضوع النشاط الحقيقي للشركة، ويتكون من:

– قسم الإدارة والمحاسبة؛

– قسم الإدارة التقنية؛

– قسم الاستخراج؛

– قسم المعالجة؛

– قسم الدراسات والتنمية؛

– قسم صيانة المصنع؛

– قسم صيانة المعدات المتنقلة.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في شركة مناجم الفوسفات –تبســـــة

تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة لأداء أي شركة خاصة إذا كانت القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لها.

وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى أهم القوائم المالية الموجودة في شركة مناجم الفوسفات –تبســة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها من خلال ما يلي:

- عرض ميزانية شركة مناجم الفوسفات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها؛
- عرض جدول حسابات النتائج والمعلومات الواجب الإفصاح عنها؛
- عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصح عنها في شركة مناجم الفوسفات.

المطلب الأول: عرض ميزانية شركة مناجم الفوسفات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض ميزانية شركة مناجم الفوسفات "أصول+خصوم" لسنتي 2014 و2015.

أولا: عرض ميزانية شركة مناجم الفوسفات –الأصول والخصوم

1- عرض ميزانية الأصول[1]

الجدول رقم (01): ميزانية شركة مناجم الفوسفات –جانب الأصول –

الأصول	2014	2015
أصول غير جارية		
فارق الاقتناء–المنتوج الإيجابي أو السلبي		
تثبيتات معنوية	**1.432.506,81**	**213.253.669,89**
تثبيتات عينية	**4.239.177.647,26**	**3.805.192.140,06**
أراضي	--	--
مباني	388.856.793,92	339.537.670,58
تثبيتات عينية أخرى	3.745.432.114,49	3.465.654.469,48
تثبيتات ممنوح امتيازها	--	--
تثبيتات يجرى إنجازها	**582.964.495,90**	**387.474.308,90**

[1]- انظر الملحق رقم (03).

تثبيتات مالية	**19.422.966.840,72**	**24.670.521.550,64**
سندات موضوعة موضوع معادلة	--	--
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة	--	--
سندات أخرى مثبتة	--	--
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	19.420.976.914,87	24.669.174.261,38
ضرائب مؤجلة عن الأصل	1.989.925,85	1.347.289,26
مجموع الأصول غير الجارية	**24.246.541.490,69**	**29.076.441.669,49**
أصول جارية		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيد	**1.308.521.149,62**	**1.128.641.627,93**
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	**2.418.905.858,10**	**2.773.986.078,59**
الزبائن	1.012.080.416,81	1.218.154.588,57
المدينون الآخرون	82.418.762,47	90.719.044,73
الضرائب	976.444.179,95	1.120.199.311,35
أصول جارية أخرى	347.962.498,87	344.913.133,94

المتاحات وما شابهها	**962.742.117,89**	**2.492.867.367,53**
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	--	--
الخزينة	962.742.117,89	2.492.867.367,53
مجموع الأصول الجارية	**4.690.169.125,61**	**6.395.495.074,05**
مجموع عام للأصول	**28.936.710.616,30**	**35.471.936.743,54**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة

2- عرض ميزانية الخصوم[1]

يمكن عرض ميزانية الخصوم في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): ميزانية شركة مناجم الفوسفات – جانب الخصوم-

الخصوم	2014	2015
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره	1.600.000.000,00	1.600.000.000,00
رأس المال غير المستعان به	--	--
فارق التقييم	1.435.456.792,00	--

[1]- انظر الملحق رقم (04).

علاوات واحتياطات	19.025.586.418,87	20.952.827.946,81
فارق إعادة التقييم	--	--
فارق المعادلة	--	--
نتيجة صافية	2.935.024.951,45	6.568.288.822,16
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى/ ترحيل من جديد	847.084.564,09	1.877.331.830,97
حصة الشركة المدمجة	--	--
حصة ذوي الأقلية	--	--
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**25.843.152.726,41**	**30.998.448.599,94**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	--	--
ضرائب "مؤجلة ومرصود لها"	4.296.740,10	10.634.022,15
ديون أخرى غير جارية	--	--
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1.078.493.841,99	1.376.101.236,48
مجموع الخصوم غير الجارية	**1.082.790.582,09**	**1.386.735.258,62**

الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة بهم	513.779.442,63	475.227.504,01
ضرائب	262.270.750,83	255.483.440,09
ديون أخرى	1.234.717.114,34	2.356.041.940,87
خزينة سلبية	--	--
مجموع الخصوم الجارية	2.010.767.307,80	3.086.752.884,97
مجموع عام للخصوم	**28.936.710.616,30**	**35.471.936.743,54**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبســـة.

ثانيا: الإفصاح في الميزانية العامة لشركة مناجم الفوسفات

عُرض الهيكل العام لشركة مناجم الفوسفات كما هو مطلوب في النظام المحاسبي المالي، والذي تألف من جانبين أحدهما يمثل "الأصول" أما الجانب الآخر فيمثل "الخصوم". وبالتالي فقراءة الميزانية تعطي فكرة أولية واضحة عن التزامات الشركة ومصادر تمويلها، وقد ظهرت الميزانية العامة للشركة من بين القوائم المالية المنشورة للسنة والمقفلة بتاريخ 2015/12/31، كما هو موضح في الجدولين: رقم (01) الذي يعرض ميزانية الأصول للشركة، والجدول رقم (02) الذي يعرض ميزانية الخصوم.

1- الإفصاح في ميزانية الشركة –جانب الأصول-

من خلال الميزانية يتضح أن هناك تطور لقيمة الأصول خلال سنة 2015 مقارنة بـ 2014؛ ويمكن توضيح الميزانية المختصرة لجانب الأصول في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الميزانية المختصرة –أصول–

البيان	الأصول		المعدل
	2014	2015	
تثبيتات معنوية	1.432.506,81	213.253.669,89	%14.786
تثبيتات عينية	4.239.177.647,26	3.805.192.140,06	%10 -
تثبيتات يجرى انجازها	582.964.495,90	387.474.308,90	%33 -
تثبيتات مالية	19.422.966.840,72	24.670.521.550,64	%27
مجموع الأصول غير الجارية	**24.246.541.490,69**	**29.076.441.669,49**	**%20**
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	1.308.521.149,62	1.128.641.627,93	%13 -
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	2.418.905.858,10	2.773.986.078,59	%14
متاحات وما شابهها	962.742.117,89	2.492.867.367,53	%158
مجموع الأصول الجارية	4.690.169.125,61	6.395.495.074,05	**%36**
المجموع العام للأصول	**28.936.710.616,30**	**35.471.936.743,53**	**%22**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبسة–

- الأصول غير الجارية

تصنف التثبيتات المعنوية ضمن الأصول غير الجارية، وقد ظهرت في الميزانية العامة بتاريخ 2015/12/31 بمبلغ يقدر بـ 213.253.669,89دج، وبمقارنتها مع سنة 2014 يلاحظ أن هناك ارتفاعا يقدر بـ 14.786%، وهذا ما يعكس تطور حجم الاستثمارات الغير مادية بالشركة.

أما التثبيتات العينية فسجلت انخفاضا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2014، التثبيتات الجاري انجازها عرفت هي بدورها انخفاضا قدر بـ 33%، عكس التثبيتات المالية التي شهدت ارتفاعا بـ 27%، لتؤدي في الأخير كل هذه التغيرات إلى ارتفاع مجموع الأصول غير الجارية بنسبة 20%.

- الأصول الجارية

شهدت المخزونات انخفاضا بنسبة 13% خلال سنة 2015 مقارنة بـ 2014 على عكس كل من الحسابات الدائنة التي ارتفعت بـ 14% والمتاحات 158%، لتؤدي هذه التغيرات إلى ارتفاع في مجموع الأصول الجارية بنسبة 36%.

2- الإفصاح في ميزانية الشركة –جانب الخصوم-

من خلال الميزانية المقفلة في 2015/12/31 ظهر مجموع خصوم الشركة بمبلغ يقدر بـ35.471.936.743,53 دج مقابل 28.936.710.616,30 دج، أي أن هناك تطور لقيمة الخصوم. ويمكن توضيح الميزانية المختصرة لجانب الخصوم في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الميزانية المختصرة –جانب الخصوم–

البيان	الخصوم		المعدل
	2014	2015	
رؤوس الأموال الخاصة	25.843.152.726,41	30.998.448.599,94	%20
الخصوم غير الجارية	1.082.790.582,09	1.386.735.258,62	%28
الخصوم الجارية	2.010.767.307,80	3.086.752.884,97	%53
المجموع العام للخصوم	28.936.710.616,30	35.471.936.743,54	%22

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبسة

شهدت رؤوس الأموال الخاصة ارتفاعا بـ 20% مقارنة بسنة 2014، أما الخصوم غير الجارية فارتفعت بدورها بنسبة 28%، إضافة إلى الارتفاع الذي حققته الخصوم الجارية والمقدر بـ 53%، وهذا ما أدى إلى ارتفاع في المجموع العام للخصوم بمعدل 22%.

ثالثا: دراسة التوازنات المالية المتعلقة بالميزانية وحساب أهم النسب المالية

بما أن الإفصاح المحاسبي يعتبر جوهر التحليل المالي، فمن الضروري للمتعامل مع القوائم المالية المفصح عنها وخاصة المستثمر أن يتعرف على نسب التوازنات المالية وعلى مختلف النسب المالية، وهذا لأخذ فكرة عن الوضعية المالية لشركة مناجم الفوسفات –تبسة، وهنا يتم حساب بعض التوازنات المالية وبعض النسب المالية لها.

1- حساب بعض التوازنات المالية

سيتم حساب أهم التوازنات المالية في النقاط الموالية.

- رأس المال العامل

يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما يتم حسابه من أسفلها كما يلي:

*** من أعلى الميزانية**

يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – الأصول غير الجارية

الجدول رقم (05): رأس المال العامل لشركة مناجم الفوسفات – تبسة–

البيان	2014	2015
الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية	26.925.943.308,50	32.385.183.858,56
الأصول غير الجارية	24.246.541.490,69	29.076.441.669,49
رأس المال العامل	**2.679.401.817,81**	**3.308.742.189,07**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبسة–

*** من أسفل الميزانية**

يحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول الجارية– الخصوم الجارية

الجدول رقم (06): رأس المال العامل لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
الأصول الجارية	4.690.169.125,61	6.395.495.074,05
الخصوم الجارية	2.010.767.307,80	3.086.752.884,97
رأس المال العامل	**2.679.401.817,81**	**3.308.742.189,07**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبسة

يلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2014 و2015 وهذا يعني أن شركة مناجم الفوسفات –تبسة تغطي أصولها الجارية بأموالها الدائمة، أي أن هناك فائض في السيولة على المدى القصير.

- رأس المال العامل الخاص

تتم عملية حساب رأس المال العامل الخاص من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

الجدول رقم (07): رأس المال العامل الخاص لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
الأموال الخاصة	25.843.152.726,41	30.998.448.599,94
الأصول غير الجارية	24.246.541.490,69	29.076.441.669,49
رأس المال العامل الخاص	**1.596.611.235,72**	**1.922.006.930,45**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة

يلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال سنتي 2014 و2015 وهذا ما يؤكد الاستقلالية المالية للشركة، حيث أنها قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى التدين والاقتراض.

– احتياجات رأس المال العامل

تقوم الشركة بحساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة (الأصول الجارية – خزينة الأصول) – موارد الدورة (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

الجدول رقم (08): احتياجات رأس المال العامل لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
احتياجات الدورة	3.727.427.007,72	3.902.627.706,52
موارد الدورة	2.010.767.307,80	3.086.752.884,97
احتياجات رأس المال العامل	**1.716.659.699,92**	**815.874.821,55**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة

يلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب لسنتي 2014 و2015 وهذا يعني أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل وهذا راجع إلى قوة النشاط.

- الخزينة

وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

***أو*: خزينة الأصول – خزينة الخصوم**

الجدول رقم (09): حساب الخزينة لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
رأس المال العامل	2.679.401.817,81	3.308.742.189,07
احتياجات رأس المال العامل	1.716.659.699,92	815.874.821,55
الخزينة	**962.742.117,89**	**2.892.867.367,53**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة.

يلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنتي 2014 و2015 وفي تزايد مستمر لأن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل أي أن هناك حسن في تسيير الخزينة.

2- حساب النسب المالية

يمكن حسابها في النقاط التالية:

– حساب نسبة التمويل الدائم والاستقلالية المالية

وهي موضحة في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): نسبة التمويل الدائم والاستقلالية المالية لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة (الأموال الخاصة+الخصوم غير الجارية)/الأصول الثابتة	%1,11	%1,11
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0,89	0,87

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة–.

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة التمويل الدائم لسنتي 2014 و2015 موجبة ومرتفعة، أي أن الشركة تمول جزء كبير من أصولها غير الجارية بالأموال الدائمة.

أما بالنسبة للاستقلالية المالية فهي أكبر من الواحد لكلتا السنتين، وهذا يعني أن الشركة لا تجد مشكلة في تسديد ديونها.

– حساب نسبة السيولة الحالية

ويتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم (11): نسبة السيولة الحالية لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	0,38	0,23

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة–.

عرفت نسبة السيولة الحالية انخفاضا حيث قدرت بـ 0,38 سنة 2014 و0,23 سنة 2015، وهذا يعني زيادة الأموال المجمدة في خزينة الشركة.

– حساب المردودية المالية

يتم حساب المردودية المالية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): نسبة المردودية المالية لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	**0,11**	**0,21**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن الشركة حققت ارتفاعا في المردودية المالية وهذا ما يدل على فعالية أدائها.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج والمعلومات الواجب الإفصاح عنها

سيتم في هذا المطلب عرض جدول حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات والمعلومات المفصح عنها خلال سنتي 2014 و2015.

أولا: عرض جدول حسابات النتائج

يمكن عرض جدول حسابات النتائج للشركة كما يلي[1]:

[1]- انظر الملحق رقم (05).

جدول رقم (13): جدول حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
رقم الأعمال	6.988.870.075,37	8.825.606.231,03
تغير المخزونات الجارية	65.369.333,57	171.612.475,88
الإنتاج المثبت	47.998.212,11	-
اعانات الاستغلال	249.429.971,91	37.809.386,45
انتاج السنة المالية	**7.351.667.592,95**	**8.691.803.141,61**
المشتريات المستهلكة	798.044.698,20	764.512.078,35
الاستهلاكات الخارجية الأخرى	1.241.314.963,71	1.186.708.678,70
استهلاك السنة المالية	**2.039.359.661,91**	**1.951.220.757,05**
القيمة المضافة للاستغلال	**5.312.307.931,04**	**6.740.582.384,56**
أعباء المستخدمين	1.932.396.519,00	1.784.979.688,00
الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة	18.197.351,44	19.768.505,90
اجمالي فائض الاستغلال	**3.361.714.060,61**	**4.935.834.190,66**
المنتوجات التشغيلية الأخرى	54.474.223,24	36.116.724,86
الأعباء التشغيلية الأخرى	238.380.505,85	227.399.532,66
مخصصات الاهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة	980.869.704,02	1.701.026.761,18

الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	500.739.883,18	189.577.269,40
النتيجة التشغيلية	**2.697.677.957,17**	**3.233.101.891,08**
المنتوجات المالية	252.253.396,91	3.376.031.297,38
الأعباء المالية	1.646.308,36	20.603.156,63
النتيجة المالية	**250.607.088,55**	**3.355.428.140,75**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**2.948.285.045,72**	**6.588.530.031,84**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	15.452.498,84	16.882.172,53
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	2.192.404,57	3.359.037,15
إجمالي منتجات الأنشطة العادية	**8.159.135.096,29**	**12.293.528.433,26**
إجمالي مصاريف الأنشطة العادية	**5.224.110.144,85**	**5.725.239.611,10**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**2.935.024.951,45**	**6.568.288.822,16**
المنتجات غير العادية		
الأعباء غير العادية		
النتيجة غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية	**2.935.024.951,45**	**6.568.288.822,16**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات –تبسة

ثانيا: الإفصاح في جدول حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات

إن الهيكل العام لجدول حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات قد عُرض وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للإفصاح في القوائم المالية، حيث يتألف جدول حسابات النتائج من مجموعتين، الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فهي تمثل إستهلاكاتها، وبالتالي فقراءة القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للشركة.

ومن خلال هذه القائمة يمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال وكذا النتيجة الصافية للشركة، كما يلي:

جدول رقم (14): تطور حسابات النتائج لشركة مناجم الفوسفات

البيان	السنة	
	2014	2015
رقم الأعمال	6.988.870.075,37	8.825.606.231,03
القيمة المضافة للاستغلال	5.312.307.931,04	6.740.582.384,56
النتيجة الصافية للسنة المالية	2.935.024.951,45	6.568.288.822,16

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبســـة

يتكون الجدول أعلاه من تطور رقم الأعمال، قيمتها المضافة ونتيجتها الصافية حيث يلاحظ:

– **رقم الأعمال:** سجل رقم أعمال شركة مناجم الفوسفات إرتفاعا قدره 1.836.736.155,66 دج سنة 2015 مما يعكس تحقيق الشركة لأهدافها المسطرة.

– **القيمة المضافة:** يلاحظ أن القيمة المضافة لسنة 2015 مرتفعة مقارنة مع سنة 2014، وهذا يدل على أن المؤسسة حققت نمو يقدر بـ 1.428.274.453.52دج

– **النتيجة الصافية:** أقفلت شركة مناجم الفوسفات حساباتها بنتيجة موجبة تفوق نتيجة السنة الماضية وهذا راجع إلى نجاح الشركة في تطبيق الحوكمة ومبادئها.

أما بالنسبة للأعباء فالإفصاح عنها سيكون من خلال الجدول التالي؛ والذي يوضح مختلف تكاليف شركة مناجم الفوسفات والمعروضة في جدول حساب النتائج.

جدول رقم(15): توزيع الأعباء لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
استهلاك السنة المالية	2.039.359.661,91	1.951.220.757,05
أعباء المستخدمين	1.932.396.519,00	1.784.979.688,00
الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة	18.197.351,44	19.768.505,90
الأعباء التشغيلية الأخرى	238.380.505,85	227.399.532,66
مخصصات الإهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة	980.869.704,02	1.701.026.761,18
الأعباء المالية	1.646.308,36	20.603.156,63
المجموع	5.210.850.050.58	5.704.998.401.42

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبسة–

يضم هذا الجدول مقارنات الأعباء لشركة مناجم الفوسفات لسنتي 2015/2014 والمتكونة أساسا من الإستهلاكات المالية، الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة، الأعباء العملياتية الأخرى، مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. وقد طبقت مبادئ الحوكمة في هذا الإطار وذلك من خلال إحترام معايير الإفصاح المتعارف عليها. كما أن الأطراف المستفيدة من حسابات النتائج هي مصلحة الضرائب والبنوك.

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصح عنها في شركة مناجم الفوسفات

سيتم في هذا المطلب عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصح عنها لسنتي 2014 و2015.

أولا: عرض جدول تدفقات الخزينة[1]

يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات من خلال الوثائق المقدمة لمكتب الخبير المحاسبي وهي كالتالي:

جدول رقم(16): تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
1–تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية		
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	13.108.229.155,11	11.450.547.048,24
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	11.694.504.720,37	9.845.130.668,36
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	8.552.752,07	7.974.346,09
الضرائب على النتائج المدفوعة	17.235.568,09	23.083.983,37
عمليات في إنتظار التصنيف	–	–
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**1.748.526.332,93**	**1.748.526.332,93**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	–	–

[1]- أنظر الملحق رقم (06).

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية "أ"	**1.387.936.114,59**	**1.574.358.050,42**
2- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	311.461.827,19	473.739.383,76
التحصيلات من التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	5.053.482,00	12.035.559,00
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية	-	-
التحصيلات من التنازل عن التثبيتات المالية	-	-
الاشتراك DAT	2.610.000.000,00	20.756.814.426,00
استرداد DAT	--	19.034.289.736,00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	172.346.980,95	187.103.347,66
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	--	--
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار "ب"	**2.744.061.364,24**	**1.997.125.167,10**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات الناتجة اصدار أسهم		

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	174.000.000,00	267.000.000,00
التحصيلات المتأتية من القروض	–	–
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	–	–
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل "ج"	**174.000.000,00**	**267.000.000,00**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	–	–
تغير أموال الخزينة في الفترة "أ+ب+ج"	**1.530.125.249,65**	**689.767.116,68**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	962.742.117,89	1.652.509.234,58
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اغلاق السنة المالية	2.492.867.367,53	962.742.117,89
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**1.530.125.249,65**	**689.767.116,69**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبسة–

ثانيا: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات

من خلال قائمة تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات الموجودة في الجدول السابق يمكن توضيح تطور أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية، أنشطة التمويل والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (17) : تطور تدفقات الخزينة لشركة مناجم الفوسفات

البيان	2014	2015
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية "أ"	1.387.936.114,59	1.574.358.050,42
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	- 2.744.061.364,24	- 1.997.125.167,10
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	- 174.000.000,00	- 267.000.000,00
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	- 1.530.125.249,65	- 689.767.116,69

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من طرف شركة مناجم الفوسفات – تبسة–

يحتوي الجدول أعلاه على تطور كل من الأنشطة العملياتية، الإستثمارية وأنشطة التمويل خلال سنتي 2014 و2015.

1- **الأنشطة العملياتية:** وصلت أنشطة التشغيل لشركة مناجم الفوسفات خلال سنة 2015 1.574.358.050,42دج بعد أن كانت تقدر بـ 1.387.936.114,59دج، حيث تمثل هذه الأنشطة:

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن وتقدر بـ 11.450.547.048,24 دج سنة 2015؛

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين التي تقدر بـ 9.845.130.668,3 دج سنة 2015؛

- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة وتقدر بـ 7.974.346,09 دج سنة 2015؛

– الضرائب على النتائج المدفوعة حيث تقدر بـ 23.083.983,37 دج نهاية 2015.

2– **أنشطة الإستثمار**: بلغت في سنة 2015: 1.997.125.167,10 دج مقابل 2.744.061.364,24 دج سنة 2014 أي أن هناك انخفاض.

3– **أنشطة التمويل:** وتنحصر في الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها والمقدرة بـ 267.000.000,00دج، وقد شهدت أنشطة التمويل إرتفاعا من مبلغ 174.000.000,00 دج إلى 267.000.000,00دج.

خلاصة الفصل

لقد تم في هذا الفصل عرض القوائم المالية لشركة مناجم الفوسفات –تبسة، تحليلها ومطابقتها مع أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات ألا وهو الإفصاح المحاسبي، وذلك بالإعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة لاسيما منها المتعلقة بالإفصاح المحاسبي لما في ذلك من تأثير على حوكمة الشركات، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تعمل شركة مناجم الفوسفات تبسة على تطبيق حوكمة الشركات من خلال اعتماد المعايير الدولية في تحقيق مبدأ الإفصاح المحاسبي؛ حيث نجح الخبير المحاسبي إلى حد ما في الإفصاح عن القوائم المالية التي هي جوهر للتقارير المالية؛

– تم تسجيل نقص في إستخدام كل القوائم المالية مثل جدول تغير رؤوس الأموال.

خاتمة

- الملخص
- اختبار الفرضيات
- النتائج
- الاقتراحات والتوصيات
- الآفاق البحثية للدراسة

خاتمـــــــــة

تم التعرض في موضوع البحث الذي تتمحور إشكاليته حول "مدى تأثير الافصاح المحاسبي على حوكمة الشركات، ومدى سعي شركة مناجم الفوسفات –تبسة إلى تطبيقه بهدف تعزيز وتكريس الحوكمة" إلى مفهوم الحوكمة، الافصاح المحاسبي وآلياته، ثم عرض أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية. ولمعالجة الإشكالية تم اعتماد ثلاث فصول انطلاقا من الفرضيات السابقة الذكر في المقدمة، ولهذا سيتم التعرض في هذه الخاتمة إلى ملخص لمحتوى جميع المباحث، فنتائج اختبار الفرضيات، ثم إلى النتائج العامة وصولا إلى التوصيات وآفاق البحث.

*** الملخص**

تم التطرق في الفصل الأول لماهية حوكمة الشركات وإبراز أهميتها، أهدافها، مبادئها وأهم آلياتها، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الإفصاح المحاسبي مفهومه، أنواعه، أساليبه ومقوماته، بالإضافة إلى العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات باعتباره أهم مبدأ من مبادئها. أما فيما يخص الفصل الثالث تم إبراز واقع الإفصاح في شركة مناجم الفوسفات بالإعتماد على المعايير الدولية الخاصة بذلك وكذا بيان وضعيتها المالية من خلال تحليل نسبها المالية.

ولا شك أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات الحوكمة، وتتبع أهميته فيما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي هذه القوائم. ومن المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، وهذا ما تم السعي إليه في الجانب التطبيقي من البحث، ولكن شركة مناجم الفوسفات لم ترق إلى الإفصاح بشكل كامل وذلك من خلال عرضها فقط للقوائم المالية والمتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

*** إختبار الفرضيات**

من خلال الدراسة التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بالحوكمة والإفصاح المحاسبي، تم إختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

– **الفرضية الرئيسية:**"للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة في إرساء حوكمة الشركات"، من خلال هذه الدراسة تم تأكيد صحة الفرضية، وذلك كون حوكمة الشركات تستند إلى مجموعة من المبادئ، أهمها الإفصاح والشفافية، وهذا الأخير يتجلى من خلال الإفصاح عن القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

– **الفرضية الأولى:** "تعرف حوكمة الشركات على أنها الممارسات التي تدور حول العدالة، الشفافية ومحاسبة المسؤولين" تم إثبات هذه الفرضية حيث تعد الشفافية والعدالة من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها حوكمة الشركات وهذا ما تم توضيحه في المبحث الأول من الفصل الأول.

– **الفرضية الثانية:**"الافصاح المحاسبي هو تقديم البيانات والمعلومات لكافة الأطراف بشكل مضمون، ومن أهم أساليبه الافصاح من خلال القوائم المالية، استخدام المصطلحات الواضحة والجداول"، فرضية صحيحة وتم إثباتها في المبحث الأول من الفصل الثاني.

– **الفرضية الثالثة:** "يؤثر الافصاح المحاسبي على حوكمة الشركات ولا يتأثر بها"، فرضية خاطئة حيث أن علاقة الافصاح المحاسبي بحوكمة الشركات ذات اتجاهين، يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر.

– **الفرضية الرابعة:** " تعمد شركة مناجم الفوسفات – تبسة إلى إرساء الحوكمة من خلال تحقيق مبدأ الإفصاح المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إفصاحها على المعلومات"، تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الفصل التطبيقي، حيث أن القوائم المالية التي تم الإفصاح عنها من طرف الشركة جاءت مطابقة للمعايير الدولية من حيث الشكل والمضمون.

*** النتائـــــــج:**

من خلال الدراسة لمختلف الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ومدى إسهامه في حوكمة الشركات فقد خلصت الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج:

– ترتكز الحوكمة على مبادئ وأسس تبرز أهمها في العدالة، الشفافية والمساءلة؛

– تهدف حوكمة الشركات إلى إرساء الإدارة الرشيدة؛

– يستند الإفصاح المحاسبي على معايير تهدف إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛

– هناك علاقة متداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي.

كما خلصت الدراسة التطبيقية في الشركة إلى النتائج التالية:

– تفصح شركة مناجم الفوسفات عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية إلى حد ما كونها لم تفصح عن قائمة حركة رؤوس الأموال المتعارف عليها، وكذا التحفظ عن التقارير المراجع الخارجي؛

– إن الشركة تهتم بالحوكمة من خلال الإفصاح عن جميع عناصر الميزانية والمركز المالي بشكل شامل يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في إتخاذ القرارات بما يناسبه.

*** الاقتراحات والتوصيات**

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– ضرورة تنظيم دورات تدريبية لعمال الشركة حول تطبيق المعايير الدولية بغية إعطاء مزيد من الشفافية والافصاح؛

– إلزام الشركات الاقتصادية باعداد القوائم المالية وفقا للمعايير والأسس والقواعد التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية؛

– ضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات فمن خلالها تكتسب الشركة قوتها، تقدمها وإستمراريتها، وكذا إكتساب الأطراف المعنية للثقة والمصداقية وإتخاذ القرارت على أسس سليمة.

*** أفاق البحث**

إن البحث في موضوع الإفصاح المحاسبي فتح الباب لطرح تساؤلات كثيرة يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

– الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية؛

– دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية؛

– طرق إعداد القوائم المالية حسب النظام المالي الجديد.

قائمة المراجع

- الكتب
- المذكرات الجامعية
- المجلات والملتقيات

قائمة المراجع

أولا: الكتب

➢ باللغة العربية

1- إبراهيم تركي محمود، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1995.

2- أحمد الخضيري محسن، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2005.

3- حلوة حنان رضوان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1990.

4- عبد العال حماد طارق، حوكمة الشركات "المفاهيم-المبادئ التجارب"، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

5- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

6- فرحان طالب علاء، شيحان المشهداني ايمان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

7- محسن الربيعي حاكم، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة الشركات وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

8- مصطفى سليمان محمد، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

9- مصطفى سليمان محمد، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

10- مطر محمد، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، العرض، الإفصاح)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

11- ناجي الحيالي وليد، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

12- نصر عمي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.

12- وارد خليل عطا الله، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية. المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

➢ باللغة الفرنسية

1- B Marois, Bompoint P, Gouvernement d'Entreprise et communication financière, économie, Paris, 2004.

2- Bureau de surintendant des institutions fiancières Canada, Corporate Governance : Sound Business and financial parctices, Canada January 2013.

3- France L'Harmattan, J Renard, la gouvernance d'entreprise une approche par l'audit et le contre de interne, 2005.

ثانيا: المذكرات الجامعية

1- بن تومي بدرة، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

2- برهان جميل العكر معتز، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010.

3- بن عيسى عبد الرحمان، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية دراسة نظرية تطبيقية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009.

4- جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

5- ديوب زهاء، الحوكمة ا(لإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2010.

6- زعيم باهية، دراسة الإفصاح المحاسبي وفق التكلفة التاريخية- دراسة ميدانية-، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

7- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

8- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009.

9- فاضل الطائي بشرى، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2009.

ثالثا: المجلات والملتقيات

➢ المجلات

1- خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، جامعة بنها، مصر، 2003.

2- زغدار أحمد، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

3- زيود لطيف، عيسى ريم، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في شركات المساهمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 33، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 2011.

4- ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي لدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر،2013،

➢ الملتقيات

1- السعداني مصطفى، بسيوني حسن، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، بحث مقدم للمؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة بالإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية، يومي 04 و05 ديسمبر 2007.

2- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

3- حساني رقية وآخرون، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

4- حنا ميخائيل أشرف، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 24-26 سبتمبر2005.

5- زغيب مليكة، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

6- سوليفان جون، البوصلة الأخلاقية للشركات. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع.

7- مخلوف أحمد، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

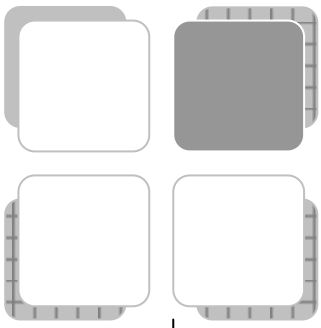

المدخل

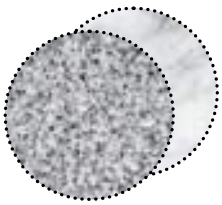

الملخص

الملخص:

توضح هذه الدراسة مدى إمكان الإفصاح المحاسبي من إرساء حوكمة الشركات الإقتصادية، وتطرقت إلى التعرف على الحوكمة، حيث يعتبر العدل، الشفافية، المسؤولية والمساءلة هي القيم الأساسية لها. فالتطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى: تقليل المخاطر، تحفيز الأداء، تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، تحسين القدرة على تسويق المنتجات والخدمات، تحسين القيادة، زيادة الشفافية. كما يعتبر الإفصاح المحاسبي من الأمور المهمة للحوكمة، فهو الذي يقدم المعلومات المحاسبية والمالية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل وفي الوقت المناسب، وأنه يظهر نتائج واضحة عن الوضعية المالية للشركة، ومن ثم يجب على أي شركة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية. وأن تطبيق الإفصاح المحاسبي يسهم بدرجة كبيرة في إرساء حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات، القوائم المالية، المعايير المحاسبية الدولية.

Résumé

Cette étude montre la mesure dans laquelle la divulgation comptable de l'établissement de gouvernance d'entreprise et les entreprises économiques, et a l'étude pour identifier la gouvernance d'entreprise, où est la justice, la transparence, la responsabilité et la responsabilité sont au cœur des valeurs, une bonne application pour les principes de gouvernance d'entreprise conduit à: réduire les risques, de stimuler la performance, améliorer l'accès aux possibilités les marchés financiers, d'améliorer la capacité des produits et services du marché, améliorer le leadership, accroître la transparence, et est considéré comme la divulgation comptable des questions importantes de gouvernance, est celui qui fournit l'information comptable et financière en détail et sans transparence Hôtes ou induits en erreur et en temps opportun, et il montre des résultats clairs pour la situation financière de l'institution, et toute institution vous devez divulguer des informations financières et comptables conformément aux exigences des normes comptables internationales. Et que l'application de la divulgation comptable contribue de manière significative à la mise en place de la gouvernance d'entreprise.

Mots-clés: information comptable, la gouvernance d'entreprise, les états financiers, les normes comptables internationales.